الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعـــــــليم العـــــالي والبـــحث العـــلمي

جامعة برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

عنوان المذكرة:

# حوكمة نظام الجباية المحلية ودورها في التنمية المحلية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة


إعداد الطالبة:

- بن جدي الخامسة
- جاب الله اليامين

إشراف الأستاذ :

بن قطاف أحمد


| | |
|---|---|
| | مشرفا |
| | مناقشا |
| | رئيسا |

السنة الجامعية: 2020-2021م

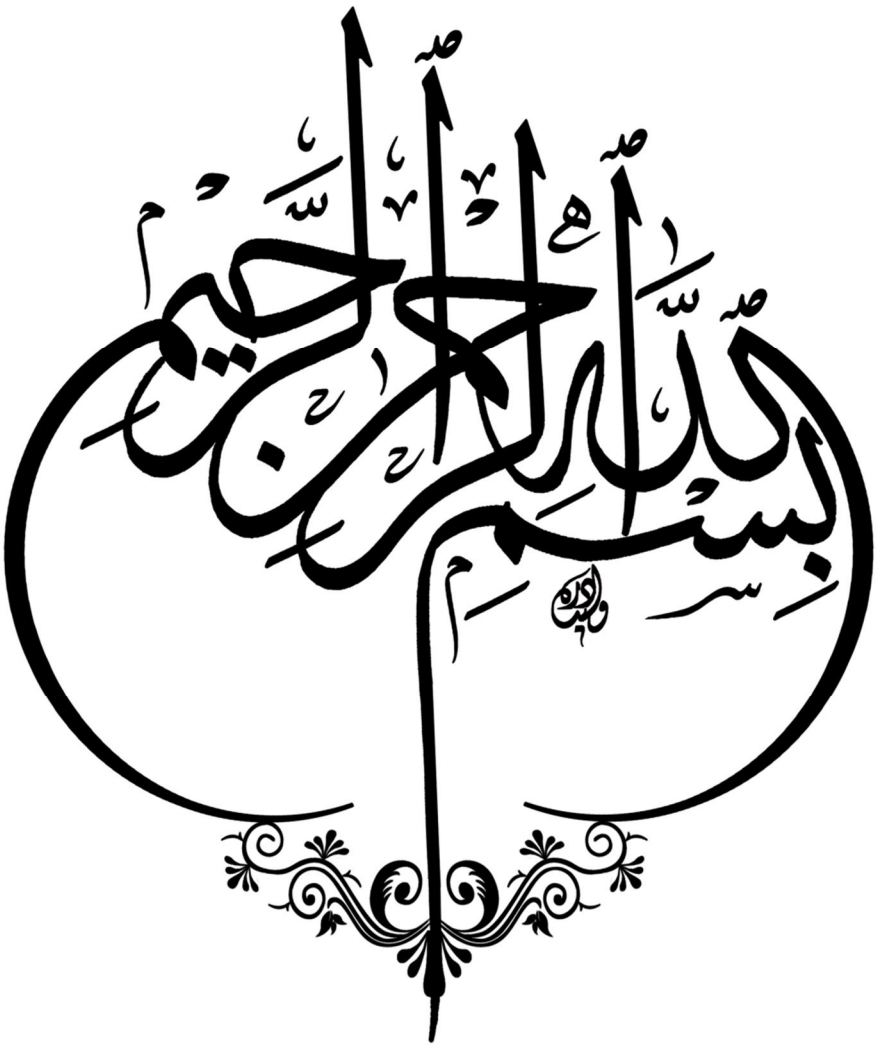
بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

للبحر أمواج وللزهور روائح وللرسائل مقدمات وللإنسان ذكريات خالدة تبقى راسخة في الأذهان، والشكر ترجمان للنية وعنوان للإخلاص لذا نرفع خالص تشكراتنا أولا وقبل كل شيء الحمد والشكر والثناء للعلي العظيم الذي أعاننا ومنحنا القوة والإرادة لحمل مشعل العلم ، والصلاة والسلام على النبي المختار صلى الله عليه وسلم.

نتقدم بالشكر أيضا إلى الأستاذ المحترم على مجهوداته وتوجيهاته لنا، د.أحمد بن قطاف.

المشرف علينا جزاه الله خيرا وزاده رفعة في العلم والدرجات ، كما لا يفوتنا أن نقدم تحية شكر وتقدير لكل أساتذة قسم العلوم التجارية الذين وضعوا بصماتهم في مسار تكويننا،

فائق احتراماتنا وتقديرنا إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل العلمي المتواضع، نقول لهم جزاكم الله خيرا..

# إهداء

إلي من ضحت ولا تزال مستعدة للتضحية من أجل سعادتي إلي من حفنت هذا القلم حبرا من صبرها وكرمها وعطائها وتشجيعها حتي صار قادرا علي الكتابة، إلي الوحيدة التي تتمني أن تراني أحسن منها ، إلي من رأتني بقلبها قبل عينيها إلي الوحيدة في قلبي

إلي الغالية أمي.

إلي من لم يبخل علي بما طلبته وبما لم أطلبه ، إلي من كان نجاحنا في الحياة هدف إلي من أتمني أن أتمكن من رد اليسير من فضله ، إلي نبراسي وسراجي وعلمي الأول

إلي الغالي أبي.

إلي إخوتي وأخواتي إلي رفقاء دربي وإلي كل روح طيبة ساعدتنا ولو بالكلمات التي كانت شعلة تضيئ حياتنا بالأمل والبسمة ، وإلي كل أساتذتي بالكلية .

# إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا

إلى من تكد لارتاح ومن نورت عقلي بدروب النجاح أمي الغالية

إلى من علمني إن الحياة علم وأخلاق و إن الصبر مفتاح النجاح والدي الكريم

إلى كل الإخوة والأخوات الذين ساندوني طوال مسيرتي الدراسية

إلى الزميلة بن جدي التي شاركتني في هذا العمل

إلى كل الأصدقاء الذين عشت معهم أجمل الذكريات

**الملخص.**

لقد اتبعت الجزائر منذ استقلالها نماذج وأنماط عديدة من التنمية، حيث لم تستطع الدولة أن تعكس طموحات شعبها ضمن هذه الاستراتيجيات التنموية، وقد ثبت بعد تشخيص لأزمة التنمية في البلاد، أن السبب الرئيسي للفشل يعود إل غياب الرشادة في تحقيق التنمية المحلية على مستوى أقاليم الدولة، سواء من حيث طرق صياغة برامجها أو كيفية تنفيذها.وهو ما جعل الدولة الجزائرية كغيرها من الدول، في حالة تبني لمقاربة الحوكمة، باعتبارها المقاربة الأمثل لترشيد سياسات التنمية على المستوى المحلي، نظرا لما تحمله من مبادئ تعزز من الديمقراطية المحلية، وتكرس للعمل التشاركي بين فواعل التنمية المحلية، علاوة على دعمها لأساليب المحاسبة والمساءلة المحلية وتطويرهم، حيث أضحت الحوكمة منهجا وفلسفة متكاملة لأبعاد قائمة على إشراك كل من له صلة بإحداث الفعل التنموي على المستوى المحلي، وهو ما من شأنه نقل الأوضاع لحال أفضل.

ومن هنا عملت الدولة الجزائرية على توفير مصادر تمويل هامة، تمكنها من القيام بعملية التنمية المحلية، ومن بينها نجد، الجباية المحلية التي تمثل أهم مورد خصص لتمويلها، حيث نجد أن هناك أنواع عديدة من الضرائب التي تُفرض من قبل الدولة على المواطنين، فمنها ما يعود كليا للجماعات المحلية، ومنها ما يعود بصفة جزئية، كما أن هناك ضرائب أخرى تشترك فيها الدولة، إذ يمثل هذا المورد من أهم الموارد التي تمول ميزانية الجماعات المحلية، إلاّ أنها تعتبر ضئيلة ولا تكفي لتغطية متطلبات المجتمع المحلي،الذي عمدت الدولة الجزائرية إلى إدخال إصلاحات مالية تتعلق بالجباية المحلية، ثم بلورتها في قوانين المالية المختلفة بهدف تمكين الجماعات المحلية من توفير موارد مالية كافية، من خلال مجموعة من الآليات والإجراءات القانونية التي تزيد من فعالية دورها التنموي، والحد من مختلف العوائق التي تعترض طريقها.

**-الكلمات المفتاحية: الحوكمة، التنمية المحلية، الرشادة، الجماعات المحلية، الإصلاحات المالية، الجباية المحلية.**

## *Abstract*

Since its independence, Algeria has followed many models and patterns of development, as the state has not been able to reflect the aspirations of its people within these development strategies, and it has been proven, after diagnosing the development crisis in the country, that the main cause of failure is due to the absence of guidance in achieving local development at the level of the state's regions, Whether in terms of the ways of formulating its programs or how to implement them. This is what made the Algerian state, like other countries, in a state of adopting the governance approach, as the optimal approach to rationalizing development policies at the local level, given the principles it holds that enhance local democracy, and devote participatory work between actors Local development, in addition to its support for and development of local accounting and accountability methods, as governance has become an integrated approach and philosophy for dimensions based on the involvement of everyone involved in bringing about development action at the local level, which would transform the situation to a better situation.

Hence, the Algerian state has worked to provide important sources of funding, enabling it to carry out the process of local development, and among them we find, the local collection, which represents the most important resource allocated for its financing, as we find that there are many types of taxes that are imposed by the state on citizens, some of which return Entirely for the local communities, including what is partially due, and there are other taxes in which the state participates, as this resource represents one of the most important resources that finance the budget of local groups, but it is considered small and not sufficient to cover the requirements of the local community, which the Algerian state has introduced reforms Financial related to local collection, and then crystallized in the various financial laws with the aim of enabling local communities to provide adequate financial resources, through a set of legal mechanisms and procedures that increase the effectiveness of their developmental role, and reduce the various obstacles in their way.

**- Keywords: governance, local development, guidance, local communities, financial reforms, local collection.**

# فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات ..... II
مقدمة ..... أ

# الفصل الأول

# الحوكمة والتنمية المحلية

المبحث الأول: ماهية الحوكمة ..... 6
تمهيد : ..... 6
المطلب الأول: نشأة ومفهوم الحوكمة ..... 6
أولا: نشأة الحوكمة ..... 6
ثانيا: مفهوم الحوكمة ..... 7
المطلب الثاني: مؤشرات الحوكمة ..... 9
أولا: المشاركة ..... 9
ثانيا: حكم القانون ..... 9
ثالثا: الشفافية: ..... 9
رابعا: المساءلة والمحاسبة ..... 10
خامسا: العدل والمساواة ..... 10
سادسا: الكفاءة والفاعلية ..... 10
سابعا: حسن الاستجابة ..... 11
ثامنا التوافق ..... 11
تاسعا: الرؤية الإستراتيجية ..... 11
المطلب الثالث: الفاعلون في الحوكمة. ..... 11
أولا: الدولة ..... 11
ثانيا: القطاع الخاص ..... 12

ثالثا: المجتمع المدني ..... 13
المبحث الثاني :التنمية المحلية ..... 14
تمهيد : ..... 14
المطلب الأول :تعريف التنمية المحلية ونظرياتها ..... 14
أولا :تعريف التنمية المحلية ..... 14
ثانيا :نظريات التنمية المحلية..... 15
المطلب الثاني :مبادئ التنمية المحلية وركائزها..... 17
أولا :مبادئ التنمية المحلية: ..... 17
ثانيا: ركائز التنمية المحلية: ..... 20
المطلب الثالث :مجالات التنمية المحلية وأهدافها ..... 22
أولا :مجالات التنمية المحلية ..... 22
ثانيا :أهداف التنمية المحلية .....24
المبحث الثالث: دراسات سابقة. ..... 26
المطلب الأول: مذكرات ورسائل جامعية. ..... 26
المطلب الثاني: المجلات العلمية. ..... 27
المطلب الثالث: المؤتمرات والملتقيات الوطنية. ..... 28

## الفصل الثاني

## حوكمة النظام الجبائي

المبحث الأول: النظام الجبائي. ..... 33
المطلب الأول: نشأة ومفهوم النظام الجبائي. ..... 33
أولا: نشأة النظام الجبائي . ..... 33
1. نشأة ومفهوم النظام الجبائي الجزائري. ..... 33
2. مفهوم الجباية: ..... 34

3. مكونات النظام الجبائي: ..... 35
المطلب الثاني: الإصلاح الضريبي في الجزائر ..... 35
1. تعريف الإصلاح الجبائي ..... 36
2. مكونات الإصلاح الجبائي..... 36
المطلب الثالث: النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية.....37
المبحث الثاني: الحوكمة الضريبية. ..... 40
المطلب الأول: مفهوم الحوكمة الضريبية ..... 40
المطلب الثاني: الحوكمة الضريبية ودورها في ترشيد النفقات الجبائية ..... 41
المطلب الثالث: دور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب والغش الضريبي..... 42
المبحث الثالث: الحوكمة الضريبية كمدخل لتعزيز التنمية المحلية ..... 44
المطلب الأول: الموارد الجبائية ..... 45
المطلب الثاني: آليات تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية:..... 47
**خاتمة.....50**
**قائمة المراجع.....54**

# مقدمـــــــة

**مقدمة**

منذ منتصف التسعينات كانت معظم المنظّمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة ترتكز على مفهوم التمكين باعتباره إحدى الركائز الأساسية للتنمية البشرية المستدامة، ولكن ذلك لا يتحقق ألا في طل وجود الديمقراطية، الحرية الاقتصادية، مشاركة الخواص من أفراد وجمعيات ومنظمات غير حكومية في صنع القرارات وتنفيذ الخطط، وقياسا على ذلك ظهرت مصطلحات أثناء وضع هذه الإستراتيجية وهي المشاركة، الديمقراطية، الشفافية، المساءلة، اللامركزية، الإدارة الصالحة، الفعالية **.....** وغيرها من المصطلحات في ذات السياق.

لكن هذه المصطلحات اجتمعت في مصطلح واحد وهو ما يعرف بالحكم الراشد أو(الحوكمة).

ولقد تعاظم الاهتمام بمصطلح الحكم الراشد أولا في الكثير من النظريات الاقتصادية الناشئة في العقود الماضية، فأصبح موضوع يشغل معظم المؤسسات الدولية، إذ أنه يعبر عن السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وتطوير موارده ونظامه، إضافة إلى مشاركة آليات ومؤسسات رسمية وغير رسمية في صنع القرارات، فمفهوم الحكم الراشد أو الحوكمة مفهوم قيمي لإدارة المجتمع وينتسب إلى أجهزة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ولعل البنك الدولي أول من استعمل هذا المصطلح في تقرير له حول أساليب الحكم والإدارة في أفريقيا وبالتحديد في جنوب الصحراء، ومنذ ذلك الحين شاع استخدامه في الدول والمؤسسات، ولقد تم استحداثه خصيصا للدول النامية لتتمكن من النهوض بإدارتها نحو التنمية.

إذ تجدر الإشارة أن مصطلح الحكم الراشد أو الحوكمة تزامن مع مختلف مفاهيم التنمية من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على التنمية البشرية ثم التنمية البشرية المستدامة[21]

حيث تم القيام بدراسات متعددة لدراسة الأهمية والصبغة التي يضفيها الحكم الراشد في مختلف المجالات الاقتصادية القانونية والاجتماعية، وخاصة تأثيرها في نظام الحكم المحلي.

وبمناسبة الحديث عن الإدارة المحلية فكل دولة تختار أسلوبها في التنفيذ الإداري بما يتوافق مع ظروفها السياسية الاقتصادية وكذا الاجتماعية. فلجأت في الأول إلى النظام المركزي لتتولى السلطة المركزية كل مهام الدولة وتركيز السلطة إلا أقصى حد ممكن ظنا منها أنها بذلك تضمن الحافظ على وحدة إقليمها، وبالتالي توحيد القانون على جميع ترابها والتركيز على وجه الخصوص على نظامها الجبائي. إذ شهدت السنوات الماضية اهتماما متزايدا

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنساني لسنة 1997، ص16-17، متاح على الموقع:www.mokarabat.com تم فتح الموقع بتاريخ 12 فيفري2013 على الساعة 11:35.

من طرف أغلب الدول بموضوع الإدارة المحلية والجزائر من بينهم وهو ما تجسد في جملة من الإصلاحات خاصة على مستوى النظام الجبائي المعمول به وهذا للمرور نحو اقتصاد اقتصاد السوق، الذي أصبح ضرورة حتمية بعد فشل النظام الاشتراكي في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية المحلية بشكل خاص، خاصة بعد أزمة 1986، وما عرفته من انهيار في أسعار البترول وارتفاع المديونية الخارجية حيث كانت إيرادات قطاع المحروقات أهم مصدر لتمويل خزينة الدولة، وبالتالي لابد من البحث عن مصادر أخرى للتمويل. فأدرج النظام الضريبي حيز الإصلاحات قصد جعله مرن بسيط شفاف وأكثر فعالية لتحقيق الأهداف المسطرة لاسيما تحقيق التنمية المحلية. فأدخلت عليه عدة تعديلات جوهرية تمثلت في إدخال ضرائب جديدة وإلغاء ضرائب أخرى، وتخفيض المعدلات ومنح الإعفاءات والتحفيزات الجبائية، كما أدخلت الإدارة الضريبية حيز الإصلاح من خلال عصرنتها وتقريبها من المكلف.وللإحاطة بجوانب البحث قمنا بطرح الإشكال التالي

*** كيف تساهم حوكمة النظام الجبائي في تفعيل التنمية المحلية؟**

**-فرضيات الدراسة:**

-تساهم حوكمة النظام الجبائي في تفعيل التنمية المحلية من خلال تسييرها وترشيدها لنفقاتها الجبائية بشكل عقلاني .

-لابد من توفر مجموعة من الشروط والآليات التي تعتبر بمثابة الأدوات والإستراتيجيات تعمل على تفعيل أداء الأجهزة المسئولة عن العملية التنموية .

-لابد من تفعيل العلاقة بين جميع الأطراف المحلية، من جماعات محلية مجتمع محلي وكذا القطاع الخاص المحلي. وبالتالي إشراكها في إدارة برامج التنمية المحلية.

-التحكم الجيد في الموارد الجبائية باعتبارها مورد مالي هام، وبالتالي الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام.

***مبررات اختيار الموضوع.**

هناك عدة مبررات ودوافع ذاتية وعامة دفعتنا للبحث في هذا الموضوع يمكن حصر أهما في:

-الشعور بأهمية الموضوع في ظل التغيرات الاقتصادية.

-الميول الشخصي لدراسة المواضيع المتعلقة بالجباية.

-إبراز الدور الذي تلعبه الضرائب باعتبارها مورد مهم في تمويل التنمية .

-الأهمية البالغة التي تعطيها المؤسسات والمنظمات الدولية، كالبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة، ومراكز الدراسات المتخصصة بقضايا التنمية، لمفهومي الحوكمة والتنمية المحلية . مما يتطلب منا دراسة وتحليل مضمونيهما بشكل علمي وموضوعي .

***أهداف الدراسة وأهمتها.**

-يعتبر موضوع الحوكمة الجبائية وعلاقتها بالتنمية المحلية موضوع شيق وثري يحضى باهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء كما حضي أيضا باهتمام المشرع الجزائري.

-البحث في الوسائل الفعالة من خلال حوكمة الشأن المحلي التي تساهم في تقدمه وتطويره وجعله أكثر استجابة لحاجيات المواطنين.

-إبراز العلاقة بين ثلاث مفاهيم هامة في الساحة الاقتصادية: الحوكمة، النظام الجبائي والتنمية المحلية.

***منهج الدراسة.**

بغية الوقوف على متغيرات هذه الدراسة والكشف عن واقعها وطبيعة العلاقة بينها، ارتأينا إتباع المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال تحديد الإطار النظري للدراسة.

***الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز بحثنا هذا.**

واجهتنا جملة من الصعوبات خلال إنجازنا للبحث نذكر منها:

-قلة وندرة المراجع المتخصصة التي تناقش موضوع الحوكمة الجبائية وعلاقتها بالتنمية المحلية في الجزائر.

سوء تنظيم وإدارة المكتبات الجامعية، فبالرغم من توفر الكتب إلا أن الباحث يواجه بأن الكتب قد تم إعارتها و لم يتم إرجاعها وهذا يتكرر في كل مرة، ووجود نسخة أو نسختين على الأغلب من الكتاب.

-صعوبة قياس وضبط مؤشرات الحوكمة الجبائية، ودرجات تأثيرها على برامج ومخططات التنمية المحلية في الجزائر.

***هيكل البحث.**

للإجابة على الإشكالية المطروحة، عمدنا إلى تقسم بحثنا هذا إلى فصليين: الفصل الأول بعنوان الحوكمة والتنمية المحلية، قسم إلى ثلاث مباحث، الأول يتناول ماهية الحوكمة، والثاني حول التنمية المحلية ومبحث ثالث يتناول دراسات سابقة للموضوع. أما الفصل الثاني الذي كان تحت عنوان حوكمة النظام الجبائي، ضم أيضا ثلاث مباحث، حيث دار الأول حول النظام الجبائي، أما الثاني فتطرق للحوكمة الضريبية، وأخيرا المبحث الثالث بعنوان الحوكمة الضريبية كمدخل لتعزيز التنمية المحلية.

# الفصل الأول

# الحوكمة والتنمية المحلية

شهد العالم تغيرات جذريّة في الآونة الأخيرة في جميع المجالات ممّا أدى إلى ظهور مصطلحات جديدة وثوريّة وقع الجدل في تفصيل مفاهيمها خاصة تلك المترجمة من اللّغات الأجنبية إلى اللغة العربيّة، إذ نجد منها الحوكمة المحليّة أو الحكم الراشد المحلّي أو مثل ما سمّاه البعض الكوكبة أو العولمة، حيث أن هذا المصطلح لا يخصّ المستوى الدّولي والوطني فقط بل يشمل أيضا المستوى المحلّي، خاصّة مع تطوّر نظام الإدارة المحليّة وظهور وحدات إقليميّة جديدة كالبلدية والولاية في التنظيم الإداري الجزائري كماهوّ مكرّس دستوريا حسب المادة 15 من دستور 1996 الّتي تنص على ما يلي :

الجماعات الإقليميّة هي البلديّة والولاية، البلدية هيّ الوحدة الإقليميّة .

كما أنه لا يمكن الحديث عن حوكمة دوليّة، وطنيّة أو محلية بعيدا عن مجموعة من مفاهيم عصرية تتشارك معاني كثيرة معها إلى حد الخلط بينها، وللتمكّن من التّمييز بينها يجب دارسة الخطوط العريضة لكل مفهوم[1].

وبمناسبة الحديث على التنمية المحلية فهي تُشكل موقعًا مهما في مجموع الأبحاث والدراسات الأكاديمية، سواء ما تعلق منها بالعلوم السياسية أو الاقتصادية، نظرًا لما تحمله من أهمية بالغة؛ مرتبطة أساسا بتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمواطنين المحليين وإدماجها في منظومة التنمية الشاملة .حيث خلُصت دراسات وأبحاث المنظمات الدّولية المتخصصة بقضايا التنمية إلى طرح مفهوم جديد، تم اصطلاحه بالحوكمة وهو عبارة عن مقاربة تم تقديمها كبديل للأسلوب التقليدي في إدارة التنمية المحلية، وكطريقة فعالة لإدارة شؤون الدّولة والمجتمع، القائمة على تشارك الفواعل الرسمية وغير الرسمية في رسم السياسات العامة المحلية وتقديم الخدمات للمواطنين[2].

[1] خودري نصيرة، الحوكمة المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، بجاية، 2012 2013 ص 9 .

[2] هوشات رؤوف، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، دراسة حالة حوكمة التنمية المحلية في الجزائر، ولاية بومرداس 2017 2018 ص 24 .

## المبحث الأول: ماهية الحوكمة

**تمهيد :**

يعتبر موضوع الحوكمة من المواضيع التي أثارت اهتمام الباحثين والمفكرين إذ أن هذا المفهوم يعتبر أداة فعالة لمواجهة التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع، فهو يبنى على ركائز أساسية كالمشاركة والشفافية وغيرها، ومن المؤكد أن هذه الركائز التي تكتمل بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني وفسح المجال أمامها لمراقبة أجهزة الحكم .

### المطلب الأول: نشأة ومفهوم الحوكمة

يعتبر مصطلح الحكم الراشد من أكثر المفاهيم الاجتماعية والسياسية تداولا، إذ أن ظهور هذا المفهوم في الحقل المعرفي يرتبط بمتغيرات وتحولات جديدة يمكن للمفهوم تفسيرها ووصفها[1] .

#### أولا: نشأة الحوكمة

يرجع ظهور مفهوم الحكم الصالح للمرة الأولى إلى عام 1989 ضمن تقرير البنك الدولي عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وتم فيه وصف الأزمة في المنطقة كأزمة حكم، ولقد أرجع الخبراء السبب في عدم نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي لهذه الدول إلى الفشل في تنفيذ السياسات، ولقد تميزت الوثائق والمنشورات التي أصدرتها الهيئات المانحة منذ أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين بالجرأة لمناداتها بضرورة إصلاح نظام الحكم في البلدان المتخلفة، وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية والحفاظ على الحقوق المدنية والحريات وحقوق الإنسان كمكونات أساسية للحوكمة الجيدة في هذه البلدان ويمكن تفسير أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد في كتابات البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أواخر الثمانينات من القرن الماضي إلى جملة من العوامل :

- انهيار النظم لاشتراكية في شرقي أوروبا .
- حدوث تغييرات على مستوى دور ووظيفة الدول ومكوناتها الرئيسية.
- فشل سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي في الدول الإفريقية جنوب الصحراء.
- ضعف الفاعلية في تنفيذ السياسات العامة في الدول النامية، وهو ما يؤدي إلى تواضع مخرجاتها ونتائجها .

[1] صالح زياني، مراد بن سعيد، الحكومة البيئية العالمية قضايا وانشغالات، الجزائر: دار قناة للنشر والتوزيع، 2010 ص 17- 18 .

-تنامي دور الشركات العالمية والشركات متعددة الجنسيات في التأثير على وضع السياسات العامة، وإعادة النظر في عالقات الحكومة الوطنية بالقطاع الخاص ودور مؤسسات العمل المدني .

-دعوات الإصلاح الخارجي التي تنادي بضرورة إصلاح نظم الحكم، وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية والمساءلة والحفاظ على الحريات العامة وحقوق الإنسان[1].

**ثانيا: مفهوم الحوكمة**

ان مصطلح الحكم الراشد مفهوما واسعا إذا تم إعطائه أكثر من معنى كما أختلف التفسير والفهم والمدلول للمصطلح بين الكتاب والمفكرين، فقبل الحديث عن مفهوم الحكم الراشد البد من إعطاء لمحة مختصرة أو إشارة لمفهوم الحكم" فالحكم" من الناحية اللغوية هو من أكثر المفاهيم الاجتماعية والسياسية تداولا، فهو أوسع من الحوكمة ألنه يشمل إضافة إلى ما تقوم به أجهزة الدولة الرسمية من أعمال إلى جانب ممارسة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية فهو يشمل أعمال جميع المؤسسات غير رسمية وكل ما تقوم به منظمات المجتمع المدني، كما يخرج من إطاره عمل القطاع الخاص فانه أستخدم حديثا، أي ليس أبعد من عقدين من الزمن، وذلك في عملية تقويم أما مفهوم "الصالح أو الرشيد "ممارسة السلطات في الدول من حيث إدارة شؤون المجتمعات باتجاه تطويرها وتنميتها وتقدمها وقد اختلفت وجهات النظر حول تعريف موحد للحكم الراشد، فقد قدمت له عدة تعار يف منه.[2]

**تعريف البنك الدولي:**

الحكم الراشد هو التقاليد والمؤسسات التي تمارس بها السلطة في بلد ما من أجل الإصلاح العام[3] .

**تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية:**

الحكم الصالح أو الإدارة الرشيدة من منظور التنمية الإنسانية بأنه الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرت البشر وخياراتهم وفرصهم وتهميش حرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما بالنسبة الأكثر أفراد المجتمع فقرا الفصل فالحكم الراشد بصفة عامة هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية

[1] ناجي عبد النور، *دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر دراسة حالة الأحزاب السياسية*، مجلة المفكر، بسكرة: العدد الثالث، ص109، 108 .

[2] أمين عواد المشاقبة، المعتصم باهلل داود علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد الاطار النظري عمان: دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2012، ص54.

[3] عبد اللطيف بن نعوم، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية الجهورية، 2015-2016، ص19.

والإدارية لإدارة والجماعات من تحقيق مصالحها من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن الحكم الراشد هو استخدام نوع من العقلانية والرشادة في الحكم من أجل تحقيق التنمية لفائدة الصالح العام انطلاقا من العناصر التي تم التطرق لها شؤون الدولة على كافة المستويات من خلل آليات وعمليات ومؤسسات تمكن الأفراد، وبعد توضيح معنى الحكم الراشد وجدنا أنه مرتبط بمفاهيم أخرى باعتبار أن المصطلح حديث النشأة من حيث الممارسة، ويقوم على معايير إنسانية تتقاطع إلى حد كبير مع ظواهر اقتصادية معاصرة كالتنمية المستدامة، وتشابهه مع ظواهر سياسية كالديمقراطية وظواهر إدارية مؤسساتية كالمصالح الإدارية[1].

## 1. الحكم الراشد والتنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر، دون ان تعرض للخطر قدرة الأجيال على إشباع احتياجاتها، حيث كان لتعريف برونتالند الأولوية في إعطاء هذا التعريف فعالقة التنمية المستدامة بالحكم الراشد يمكن قراءتها من ثالثة أبعاد، فالبعد السياسي يتمثل في عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم، أما البعد الاقتصادي فيتجلى في قدرة الحوكمة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة بفعالية، أما البعد المؤسسي فدوره يتجلى في احترام كال من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها.

## 2. الحكم الراشد والديمقراطية:

يعتبر مفهوم الديمقراطية أسلوب عمل وتعامل بين الناس في تحقيق الأهداف، فالمعنى الحرفي لهذا المفهوم والذي أتى من اندماج كلمتين في اللغة اليونانية القديمة تعنيان "حكم الشعب" فالكل يكاد يقر أن الديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب وللشعب فالديمقراطية تعني تسيير الشؤون العمومية من طرف المسؤولين فقط بل على المجتمع المدني بما فيه المواطنين، فالعالقة بينها وبين الحكم الراشد كون هذا الأخير يقوم على شرط إقامة دولة القانون والمشاركة والمساءلة وبالتالي تقرير الشفافية في التسيير[2].

## 3. الحكم الراشد والاصلاح الإداري:

الإصلاح الإداري هو مجموعة المجهودات التي تهدف إلى إحداث تغييرات جوهرية في النظام الداخلي وأساليب إجراءات العمل وفي التنظيم الإداري وسلوك العاملين فيها، بغية تحسين فعالية المؤسسة الاقتصادية والقضاء

---

[1] عمر أبو هاشم الشريف، أسامة محمد عبد العليم وهشام محمد بيومي، الإدارة المركزية الالكترونية مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2013، ص178.

[2] آمال حواطي، *الإصلاح الإداري في التنظيمات الإدارية*، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، غرداية، العدد 1، 2016، ص923.

على النقائص والانحرافات التي تحدث في الإدارة العامة، إذن من خلال هذا يتبين ان العلاقة بين الإصلاح الإداري والحكم الراشد في أن هذا الأخير يستهدف خدمة المواطن بشكل فعال مع مساهمة أكبر لأطراف الاخرى[1].

**المطلب الثاني: مؤشرات الحوكمة**

تتباين آليات الحكم الراشد أو معاييره بتباين الجهات والمصالح، فالبنك الدولي يركز على ما يحفز النمو والانفتاح الاقتصادي في حين برنامج الأمم المتحدة النمائي يركز على الانفتاح السياسي، لكن يمكن تحديد أبرز هذه المؤشرات بصفة عامة فيما يلي :

**أولا: المشاركة:**

.بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، أما بطريقة مباشرة أو من خلل مجالس محلية منتخبة تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات .ويمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية وتتخذ المشاركة أشكال مختلفة أبرزها الانتخابات المحلية والنيابية والرئاسية لاستفتاء العام إلى جانب وسائل الديمقراطية شبه المباشرة كالمبادرة الشعبية للتشريع والمبادرة باقتراح تعديل الدستور وإقراره بواسطة الاستفتاء [2].

**ثانيا: حكم القانون:**

يقصد به وجود بنية قانونية مستقرة ومرجعية للقانون وسيادته على الجميع دون استثناء انطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي، وهو الاطار الذي ينظم العالقات بين المواطنين من جهة وبين المواطنين والدولة من جهة أخرى، كما ينظم العالقة بين مؤسسات الدولة ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء، وهذا يعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين، وكل هذا يتطلب وضوح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق[3] .

**ثالثا: الشفافية:**

تعني توفير المعلومات الدقيقة وإفساح المجال أمام الجميع لاطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، بما يساعد في اتخاذ القرارات الصالحة ويبرز أهمية توفير المعلومات الإحصائية عن السياسة المالية والنقدية والاقتصادية في تصويب السياسات الاقتصادية، وتعتبر الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة المصدر الرئيسي لهذه

---

[1] نصيرة خودير، أحلام خلوفي، مرجع سابق، ص20.

[2] حسين عبيد، الأنظمة السياسية دراسة مقارنة، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2013، ص 272.

[3] مصعب عرباوي، واقع الحكم الراشد في الدول العربية دراسة تحليلية في المؤشرات السياسية والاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2000-2014، تخصص أنظمة السياسية مقارنة والحكومة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص21.

المعلومات، ويجب نشرها بعلنية ودوريا من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من جهة وتخفيف ومحاصرة الفساد من جهة أخرى[1].

**رابعا: المساءلة والمحاسبة:**

تعتبر مبدأ وقيمة معا قانونية وسياسية وتنظيمية تتكفل الدولة ومؤسساتها عموما بمسؤولية القيام بها، وهي قيمة كونها تحيل ا على نمط من الثقافة السياسية .وتتطلب هذه الآلية القدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة، وعن المهام الموكلة إليهم وعن النتائج المتوصل إليها ضمن مسارهم الوظيفي، وعن المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقهم، والهدف من المساءلة هو محاسبة المسؤولين عن الأموال العمومية وحمايتها من العبث فيمكن لهذا المرتكز أن يقتصر فقط على المؤسسات الحكومية بل يتعدى كذلك مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص[2].

**خامسا: العدل والمساواة:**

وتعني خضوع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز في إطار الحكم الراشد، فالكل متساوي في الحقوق والحريات والكرامة بحيث ترمي إلى إعطاء الحق لجميع الرجال والنساء في الحصول على الفرص المتساوية لارتقاء الاجتماعي من أجل تحسين أوضاعهم وبذالك المساواة بين سائر المجموعات فهي بحد ذاتها هدف عام ولكنها ضرورية أيضا لتحقيق مختلف أبعاد التنمية البشرية وتعد هذه المساواة المفتاح الرئيسي للوصول للديمقراطية الحقيقية وكفالة الحرية، وال يقصد بالمساواة بين الناس المعنى المطلق ألن المساواة في الحقوق والحريات التي تعني أن كل المواطنين متساوون في كـــل شيء، بل يقوم القانون بتحديد الحقوق والحريات فالجميع متساوون أمام القانون.

**سادسا: الكفاءة والفاعلية:**

يعبر ذلك عن البعد الفني أسلوب النظام المحلي ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولوياتهم، مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.

---

[1] عائشة تقية، أهمية الحكم الراشد في تفعيل الأداء داخل الجماعات المحلية في الجزائر 2004-2014 دراسة حالة بلدية زدين، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، جوان 2001 ص21.

[2] محمد سعدي، متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديميين تخصص إدارة وحكامة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017، ص19 .

**سابعا: حسن الاستجابة:**

وهي أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية، والاستجابة لمطالبها خاصة الفقراء والمهمشين، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي.

**ثامنا: التوافق:**

يعني تقبل الاختلاف واحترام تنوع وجهات النظر، كما يعني أن المصالح المتباينة داخل المجتمع يتعين أن يحصل بينها تلاقي بما يقتضي إلى تقديم المصالح العامة عن المصالح الخاصة، وإن تحقيق هذا الركن يعتمد إلى حد كبير على فهم المحتوى التاريخي والاجتماعي والثقافي في المجتمع.

**تاسعا: الرؤية الإستراتيجية:**

وهي مجموع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتبناها نظام سياسي ما، وهي لابد أن تقوم على الحرية السياسية والعدل الاجتماعي والانفتاح الثقافي على العالم إذ يمتلك القادة والعامة، وكذلك القائمين على المؤسسات رؤية طويلة المدى في ظل حوكمة الإدارة الرشيدة والتي تسعى إلى التنمية الشاملة المستدامة للنهوض بالمجتمع نحو التغيير المنشود بالتوازي مع الوعي بما هو مطلوب لهذه التنمية[1].

**المطلب الثالث: الفاعلون في الحوكمة.**

من خلال ما سبق يتضح لنا أنه لتحقيق حكم راشد البد من تضافر جهود كل من الدولة ومؤسساتها إلى جانب القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وهي الأطراف الرئيسية المكونة للحكم الراشد.

**أولا: الدولة**

تعتبر الدولة شكل من أشكال التنظيم، فهي التنظيم الذي يحدد العالقة بين الفئات والطبقات الاجتماعية الحاكمة، والطبقات الاجتماعية المحكومة، وهو تنظيم ظهر مع بداية التنافس بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، متضمنا تركيب الدولة ووظائفها وفي هذا السياق مطلوب من الدولة كأحد الأطراف الفاعلة في الحكم الراشد أن تعمل على توفير البيئة السياسية والتشريعية الملائمة التي تسمح بالمشاركة الشعبية وإعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة للهيئات اللامركزية لتقوم بوظائفها وخلق الأطر الحوارية بين جميع الأطراف الاجتماعية والمؤسسات الرسمية .وتتمحور مؤسسات الرشادة الرسمية حول السلطات الدستورية الثالث تشريعية، تنفيذية وقضائية والتي

[1] شهيناز ورشاني، الحكم ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضر بسكرة، 2014-2015، ص29.

لكال منها وظيفة خاصة، فالسلطة التشريعية تمثل حلقة وصل بين السلطة الحاكمة والمحكومين باعتبارها مؤسسة تمثيل، ولهذا البد أن تتشكل عن طريق الانتخاب الحر النزيه وبصورة دورية، وذلك منعا لاستبداد، ذلك ألن هذه الهيئة تنوب عن أفراد الشعب في وضع القوانين التي تحكم مختلف الفاعلين الاجتماعيين وفي الرقابة عن السلطة التنفيذية، كما توفر الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة في صياغة القوانين التي تسمح بتشكيل منظمات المجتمع المدني وحمايتها من أي قمع يمارس عليها غير أن دورها يكمن في :

تكريس الرشادة وأهميتها في رسم السياسات العامة كما ينبغي على السلطة التنفيذية في الحكومة توفير المستوى اللازم من الإدارة المطلوبة الحفاظ على حرية ويتوجب عليها أيضا إدارة أموال الدولة، ومتابعة تحصيل الموارد دون أي إخلال المؤسسات الحكومية، بمهامها ألن أي خلل أو ثغرة في نظام عملها يبعد الدولة عن الحكم الراشد أما السلطة القضائية فيكمن دورها في تحقيق الرشادة في الحكم عن طريق ممارسة الرقابة القضائية، وتفسير القوانين في القضايا التي تفصل فيها، فالرقابة القضائية في جوهرها تمثل سلطة المحاكم في تحديد دستورية أعمال الجهاز التشريعي والتنفيذي ولهذا يعد استقلال هذه الهيئة أحد الشروط الجوهرية لقيام الحكمانية [1].

**ثانيا: القطاع الخاص**

وهو ذالك القطاع الذي يشمل المشاريع الخاصة للتصنيع والتجارة والمصارف...الخ وكذلك القطاع غير المؤطر من طرف الدولة في السوق، وهو القطاع الذي يدار بمعرفة الإفراد ووحدات الأعمال، وتتولى فيه آليات السوق توجيه دفع الأمور في تكريس الحكم الراشد خاصة في الدول التي تحتاج له فمن الضروري ان يكون للقطاع الخاص دورا هاما إلى إصلاح في منظومتها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، حتى أن القطاع الخاص يعتبر شريكا أساسيا للدولة، بحيث أن هذا القطاع يستطيع توفير المال والخبرة والمعرفة لتجسيد عمليات التنمية إلى جانب أجهزة الدولة الرسمية، ومنظمات المجتمع المدني في مجالات مختلفة كالصحة والتعليم، ولتجسيد الحكم الراشد البد من إجراءات تتخذ لتكون الحد الفاصل بين المشاكل البيروقراطية التي تحول دون تكريس رشادة التوجيهات الصحيحة في مجال التنمية خاصة عن طريق استغلال موارد الدولة وقدراتها بالشكل الصحيح الذي يحقق النجاعة المؤدية إلى حكم قادر على تقديم خدمات عمومية للمجتمع بتكاليف أقل ونوعية جيدة ومقبولة وتتمثل أهم الإجراءات الواجب اتخاذها فيما يلي :

[1] عبد الحق حملاوي، الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد تجربة الجزائر 1999-2007، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعالقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق العلوم السياسية 2012-2013، ص 36.

- الإجراءات الإدارية فيما يخص إعتمادات المشاريع الاستثمارية.
- تسهيل انتقال المعلومات بين مختلف القطاعات وداخل القطاع الواحد.
- العناية بمشاركة المواطنين وتسهيل اتصالهم بالإدارة وفتح أبواب الخدمة العمومية أمامهم.
- توفير فرص وإمكانيات لعرض الطاقات والمواهب في مختلف الميادين[1] .

**ثالثا: المجتمع المدني :**

يشير هذا المفهوم إلى مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها، بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها ومن أبرز المؤسسات التي تنشط في المجتمعات المدنية هي المنظمات فهي مستقلة نسبيا عن الدولة والتي تهدف إلى الربح الغير حكومية والتي تقع بين الحكومة والقطاع الخاص فحيوية الدور الذي تقوم به هذه المنظمات يكمن في :

- ✓ السعي لتقديم التمويل والمساعدات الأزمة لتنفيذ برنامج التنمية.
- ✓ تدعيم التطور الديمقراطي من خلل توسيع المشاركة العامة ومراقبة عمل الحكومة.
- ✓ تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلل لفت نظر الدول إلى مدى التزامها بالاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان .
- ✓ تتميز المنظمات غير الحكومية بأنها جمعيات خاصة التي يتم تكوينها بين الحكومات وإنما بين أفراد وهيئات خاصة أو عامة ينتمون إلى جنسيات مختلفة .كذلك نجد من بين مؤسسات المجتمع المدني الأحزاب السياسية والتي تمثل الاطار العام الآليات الحكم الجيد بإدارة الحكم من خلل حرصه على توفير قنوات وثيقا على مستوى النظام السياسي، بحيث يرتبط ارتباطا اتصال فعالة بين كل من الدولة والمجتمع، ولكي تؤدي هذه الأحزاب السياسية دور فعال وجيد لإدارة الحكم البد من توفر عدد من العناصر أو الأدوار منها :

ا-الشفافية في إطار تداول المعلومات وضمان استمرار العملية السياسية من التوازن .

ب– ضرورة توفر نوع من التنافسية السياسية بين الدولة والمجتمع بشكل سلمي يضمن قدرا.

ج- المساءلة عن طريق المجالس المحلية المنتخبة ومساءلتها عبر سلطة العالم. [2]

[1] شهيناز ورشاني، مرجع سابق، ص22، 23

[2] ليلى بن حمودة، الديمقراطية ودولة القانون، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص166-169 .

**المبحث الثاني :التنمية المحلية**

**تمهيد :**

يحتل موضوع التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة، مراكز مهمًّا من بين الدراسات الاجتماعية والسياسات والبرامج الحكومية والمنظمات الدولية والإقليمية، ذلك لأنها منهجية عملية ومدخلا وحركة وبرنامج، يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة الركود والضعف، إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل، وتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وتوفير المناخ الملائم للتنمية المحلية، وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين، وذلك وفق مبادئ وركائز أساسية يجب إتباعها لتنمية المجتمع المحلي[1].

**المطلب الأول :تعريف التنمية المحلية ونظرياتها**

**أولا :تعريف التنمية المحلية**

نظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين، وبذلك كانت هناك محاولات عديدة لتعريفها نذكر منها :

لقد عرفت التنمية المحلية بأنها :عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل إفراد الوحدة المحلية ودمج جميع وحدات الدول[2].

كما تعرف على أنها السياسات البرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخول[3].

وهناك أيضا من يعرفها على أنها :العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين المجهودات الشعبية والحكومية للارتقاء بمستوى التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا، ومن منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في منظومة شاملة متكامل.[4]

وينطوي على هذه التعاريف مجموعة من الخصائص نجملها في النقاط الآتية :

---

[1] عدلي البايلي، "المالية العامة والنظم الضريبية : تقدير وتحليل الموازنة العامة في الشريعة والقانون."القاهرة :دار الكتاب الحديث، 2009، ص 420 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد، "التمويل المحلي والتنمية المحلية "الإسكندرية :الدار الجامعية، 2001، ص 03 .

[3] بومدين طامشة، "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر "مجلة العلوم الإنسانية، جامعة ابوبكر بلقا يد تلمسان، الجزائر- متحصل عليه من الموقع الإلكتروني. htm//www.ulum.nl/d175.html : بتاريخ2017 / 02 / 22 ، على الساعة09:43 .

[4] العياشي عجلان، "حوكمة الجباية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة حالة ولاية مسيلة" 2011 - 2008 ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 14 2014، ص169 – 168 .

- إن التنمية المحلية هي عملية تتم بشكل مستمر ومتصاعد لإشباع الحاجات والمطالب المتجددة للمجتمع المحلي.
- تسم عملية التنمية المحلية بالتكامل بين الريف والمناطق الحضرية وبين الجانب المادي والجانب المعنوي[1].
- تتطلب التنمية المحلية وجود قيادة مهنية معدة ومدربة على كيفية تحقيق أهداف المجتمع المحلي.
- تهتم التنمية المحلية باستثمار الموارد المادية والبشرية المتوفرة بالمجتمع المحلي والتي يمكن توفيرها[2].
- التنمية المحلية عملية موجهة ومتعمدة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن وهذا يعني أنها ليست عشوائية أو تلقائية بل هي عملية الإدارية مخططة.
- التنمية المحلية عملية فرعية من التنمية الوطنية التي تعتبر العملية الكلية للمجتمع، وعلى هذا الأساس تعتبر التنمية المحلية عملية عامة متكاملة، والتكامل هنا يعني أن تسيير التنمية في جميع القطاعات والمستويات بطريقة متوازنة في ربوع الوطن[3].

**ثانيا :نظريات التنمية المحلية**

إن إشكالية التنمية المحلية تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث طرحت كأحد البدائل للنموذج الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائدا، حيث أن الواقع بين إن هناك تناقضات بين تنمية الدولة من جهة وتنمية المناطق من جهة أخرى، مما أدى إلى بروز توجهات وأفكار جديدة.

وقد تميزت فترة الستينيات 60 بظهور نظرية " أقطاب النمو" تقوم هذه النظرية على أساس الفضاء المتعدد الأقطاب والذي يعرفه " بيرو " بأنه فضاء غير متجانس، حيث تتكامل أجزاء فيما بينها وتقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة تبادل أكبر من المناطق القريبة.ومن هنا نرى أن هذه النظرية تقوم على فكرة تقسيم البلد( الفضاء )إلى أقطاب كبيرة غير متجانسة سيؤدي في النهاية إلى تنمية الدولة ككل وتتمثل هذه النظريات في :

---

1 أمحمدي بوزينة آمنة، "دور القطاع التكافلي في تمويل مشاريع التنمية المحلية " الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول-الاقتصادي المربح، يومي 20 - 19 أكتوبر2015 ، (المركز الجامعي، كلية معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير) ، ص 23 .

2 سميحة طري وسهام عيساوي، "التنمية المحلية :الركائز والمعوقات" الملتقى الوطني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، يومي 20 - 19 أكتوبر2015 ، (المركز الجامعي لميلة، كلية معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، ص192 .

3 أحمد باي و فاتح عمار، "المجتمع المدني والتنمية المحلية : دراسة تجربة دولة الفلبين" الملتقى الوطني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول-الاقتصادي المربح، يومي 20 - 19 أكتوبر2015 ، (المركز الجامعي لميلة، كلية معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، ص 524 .

**نظرية القاعدة الاقتصادية :**

تعتمد هذه النظرية على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق، وترى أن مستوى الإنتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير والذي يتحدد بدوره بحسب الطلب الخارجي.

تقسم هذه النظرية الأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة إلى نشاطات قاعدية ونشاطات داخلية :

- النشاطات القاعدية هي النشاطات التي تغطي القطاعات المصدرة والتي تساهم في خلق مناصب شغل وجلب مدا خيل من الخارج مثل قطاع السياحة...الخ .
- النشاطات الداخلية هي الأنشطة الموجهة لتلبية الحاجات الداخلية للمنطقة، وبالتالي فالتكامل بين هذه الأنشطة يساهم في تطوير المنطقة وبالتالي تطوير البلد بأكمله.

**نظرية التنمية من تحت :**

- تركز هذه النظرية على فكرة تنظيم الاقتصاد من طرف أعضاء المجموعات المحلية لها ظهرت هذه النظرية في بداية السبعينات وقد تميزت هذه الفترة بعدة تحولات مست الاقتصاد العالمي مما طرح أفكار جديدة وبدائل تمثلت في البحث عن تنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى خصوصا بعد التحولات التي مست المجتمعات واهتمامها أكثر بالجوانب الاجتماعية والبيئة ومطالبة المجتمعات المحلية بمساهمة أكبر في القرارات التي تمس حياتهم.

وحسب هذه النظرية تتكون التنمية المحلية من :

-الجانب الثقافي الذي يظهر من خلال التضامن بين مختلف أعضاء المنطقة والذي يقوم أمام كل التحديات التي تواجهها المنطقة.

-الجانب الاقتصادي والمتمثل في استغلال الثروات المحلية للمنطقة من طرف أبناءها[1] .

**نظرية المقاطعة الصناعية :**

تعود هذه النظرية إلى الأعمال التي قدمها " ألفريد مارشال 1890 " الذي يعد أول من تكلم عن تمركز مجموعة من المؤسسات تنشط في نفس المجال وفي منطقة واحدة والتي أطلق عليها اسم مقاطعة صناعية، ثم طورها الاقتصادي الإيطالي " بيكاتيني1979 "، تقوم هذه النظرية على فكرة أن تركز مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة واحدة سوف يعود عليها بالنفع حيث سيؤدي إلى :

[1] خيضر خنفري، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، ) 2011 - 2014، ص 14.

-تخفيض تكلفة النقل سواء عند الشراء أو عند البيع.

-الاستفادة من يد عاملة مؤهلة وقريبة.

-تسهيل تحويل المعارف والمعلومات بين المؤسسات.

وبالتالي فإن قيام مثل هذه التجمعات الصناعية سيسمح بإمكانية القيام بمباد ا رت وخلق روابط محلية بينهم تشع هرم بالانتماء إلى حيز معين[1].

**نظرية الوسط المجدد :**

يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية المحلية هي نتاج تطور متسلسل ومتجدد على إقليم معين، أي أن التنمية لا يمكن أن تحدث إلا بوجود وسط، هذا الوسط هو الإقليم فيه عناصر وعوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف، والتأقلم مع مختلف المتغيرات وهذا من خلال التراكمات التاريخية التي توجد داخل الوسط، وفي هذا الإطار يقول" دينيس مايلات "إن الوسط يضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج ثقافية تقنية تساعد المؤسسة على المعرفة والتنظيم واستعمال التكنولوجيات ودخول السوق، وبذلك يعتبر الوسط حسب هذه النظرية المكان الأفضل لتطورات واحداث التنمية[2].

**المطلب الثاني :مبادئ التنمية المحلية وركائزها**

**أولا :مبادئ التنمية المحلية :**

ترتبط عملية التنمية المحلية بعدة مبادئ، بحيث إذا أهمل مبدأ لم تعد هناك عملية التنمية المحلية لأنها عملية شمول وتوازن يشارك فيها المواطنون من بدايتها إلى نهايتها، ويمكن تقسيمها إلى :

-مبادئ عامة تتصل بقضية التنمية ذاتها بحيث إذا لم تتوفر هذه المبادئ أو إهمال بعضها فإنها تفقد ركائز تحقيق أهدافها وتصبح منهجا يعتريه النقص.

-مبادئ عامة يلتزم بها الأشخاص الذين يمارسون تنمية المجتمع كمشرفي التنمية وغيرها من ممثلي الأجهزة في الميدان داخل المجتمع وهي أيضا تعني نجاح أخصائي التنمية إن هو التزم بها.

---

[1] خيضر خنفري، مرجع سابق، ص 16 .

[2] سميحة طري وسهام عيساوي وسهام عيساوي، "التنمية المحلية :الركائز والمعوقات." الملتقى الوطني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي- المربح، يومي 20 - 19 أكتوبر2015 ، (المركز الجامعي لميلة، كلية معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، ص 194 .

وعليه فإن عملية التنمية المحلية بصفة عامة تستلزم قواعد هامة لابد من توافرها كي تكتمل بكفاءة ونجاح[1].

وتتمثل هذه الأمور في :

**مبدأ التوازن :**

يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها، فمثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر على ما عداها من القضايا والاهتمامات مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى بمثابة فرع منها.

**مبدأ التنسيق :**

يهدف مبدأ التنسيق إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الاجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتظافر جهودها وتكاملها بما يمنح ازدواج الخدمة أو تضاربها، لأن ذلك يؤدي إلى تضييع الجهود وزيادة التكاليف ولهذا توجد محاولات كثيرة لإنجاح مبدأ التنسيق بهدف تفادي هذه النقائص والتقليل من آثارها.

**مبدأ المشاركة المحلية :**

يقصد بها العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالاهتمام الحر والواعي في صياغة نمط حياة مجتمعه، في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، واتاحة الفرص الكافية له للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع وتصور أفضل لوسائل تحقيق هذه الأهداف.

ويهدف هذا المبدأ إلى جعل الخدمة أكثر وأقرب إلى حاجات المواطنين بملكيتهم لها، وبالتالي :

الحفاظ عليها وحمايتها، كما تؤدي إلى التخفيف من تكاليف المشروعات لأنها تمكنهم من المساعدة الذاتية، وان نجاح المشاركة المحلية يتطلب موقفا إيجابيا من طرف الدولة ودعما معنويا للوقوف أمام كافة المعوقات التي تحول دون تحقيقها[2] .

[1] سميحة طري وسهام عيساوي، مرجع سابق، ص 194 .
[2] المرجع نفسه، ص 194 .

**مبدأ الشمولية :**

تتضمن التنمية المحلية كافة القطاعات الأساسية المكونة للمجتمع المحلي من التعليم، الصحة، السكن، الزراعة، لصناعة، ...الخ، وأن تكون شاملة لكافة عناصر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بحيث تغطي جميع جوانب المشروعات التنموية إضافة إلى الشمول الجغرافية للمنطقة المراد تنميتها .[1]

**مبدأ التكامل :**

ويعني التكامل في تنمية المجتمع المحلي، كما يعني أيضا تكامل بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، بمعنى لا يمكن إجراء تنمية محلية ريفية دون تنمية حضرية والعكس، ولقد اكتشف العاملون في مجال تنمية المجتمع أن هناك علاقة حضرية بين الريف والحضر، كما يجب علينا أن لا نأخذ خطة تنموية لوحدها وإنما أن نسلم بالتكامل أثناء التخطيط للتنمية المحلية، حتى تكون عملية متكاملة ومتفاعلة، وبالتالي لابد الأخذ بمبدأ التكامل والتساند الوظيفي بين الظواهر الاجتماعية المختلفة.

**مبدأ الاستمرارية والتجدد :**

أي أن تجسيد التنمية المحلية يقوم على الاستمرارية والتجدد وألا نفصل بين أية مرحلة من مراحل التخطيط عن المرحلة الموالية لها، والتجديد يظهر البرامج التنموية المستمرة المترابطة، كما يظهر التجدد عند تعديل أساليب التخطيط وأجهزته من مشروع لآخر حسب طبيعة المشروع البرامج، وحسب الظروف الزمانية والمكانية.

**مبدأ المرونة :**

يتجسد من خلال المرونة الزمانية التي تأخذ في عين الاعتبار مبدأ التغيير الاجتماعي التلقائي الذي قد يحدث خلال زمن محدد لتنفيذ الخطة، أما المرونة المكانية إذا كانت البرامج التنمية المحلية مصدرها على مستوى وطني ففي حالة مراعات ظروف المجتمع المحلي واضفاء الطابع المروني لأية خطة تنموية على المستوى المحلي يصبح ضروريا. [2]

**مبدأ تقرير المصير :**

ويتطلب اختيار الوجهة والطريقة التي يتناسب مع ظروفها المجتمع حتى لا تتعارض أساليب حل مشاكله مع التقاليد السائدة فيه، أو أنها لا تتماشى والقيم التي يحرص على بقائها، لذا فإنه من الواجب أن يكون الحق لأي مجتمع أن يراها متفقة ومتلائمة مع أهدافه[3].

---

[1] محمد بالخير"التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية :دراسة ميدانية لولاية تمنراست ."مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل) 2005 - 2004، ص 46 .

[2] المرجع نفسه، ص 46 .

[3] سميحة طري وسهام عيساوي، مرجع سابق، ص 194 .

**مبدأ التقبل والتوجيه :**

ويعني أنه على المشرف أن يتقبل المجتمع كما هو ولو كان مختلفا عن مجتمعه الأصلي، وهذا بما فيه من نظم جامدة وبناء اجتماعي تقليدي أو إمكانيات محدودة، وعليه أن يكسب ثقة افراد المجتمع، قصد إيقاظ الرغبة فيهم للتغيير الايجابي ومحاولة تقريب وجهات نظرهم إذا كانت مختلفة للوصول إلى اتفاق مشترك بهدف تحقيق المصالح ولأغراض المشتركة لخدمة الصالح العام. [1]

**ثانيا: ركائز التنمية المحلية :**

للتنمية المحلية ركائز وعناصر هامة تقوم عليها لضمان تحقيق البرامج التنموية وتتمثل هذه الركائز فيما يلي :

**مشاركة افراد المجتمع المحلي :**

إن مشاركة افراد المجتمع المحلي في التنمية المحلية يعتبر من أهم قواعد التنمية حيث يستوجب إثارة وعي افراد المجتمع المحلي وتحسيسهم بضرورة العمل من أجل تحسين مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية، كما يتطلب العمل على إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية، خاصة في مجال الادخار والتوفير والاستهلاك، فالمشاركة تجند طاقات المجتمع وتقلل من نفقات الانجاز وتزيد من شعور الافراد بالانتماء إلى مجتمعهم المحلي، مما يعود بالفائدة على نجاح وحسن سير المشروعات التنموية[2].

**الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة :**

تهدف التنمية المحلية لتحقيق وتلبية حاجات المجتمع المحلي، وبالتالي فهي مطالبة بالبحث عن مصادر تمويل محلية من خلال الموارد المحلية، وهي كل الموارد الطبيعية والطاقات البشرية المتوافرة في المجتمع المحلي، إن الاعتماد على التمويل المحلي للبرامج التنموية يمنح المرونة الكافية لتجسيد المشاريع من خلال سهولة الحصول على الموارد وترجمتها إلى مشاريع حقيقة تعود بالفائدة على افراد المجتمع وتلبي حاجياته، بالإضافة إلى ذلك فإن الطاقات البشرية المحلية تكون قادرة على فهم حاجيات مجتمعها، وهو ما يسهم بدوره في تعزيز نسبة النجاح.[3]

---

[1] سميحة طري وسهام عيساوي، مرجع سابق، ص 194 .

[2] أسماء نواس، "المجتمع المدني كإطار مشارك في التنمية المحلية بالجزائر دور وآليات تفعيله." الملتقى الوطني حول التسيير المحلي بين إشكاليات التنموية وترشيد قرارات التنمية المحلية البلديات نموذجا، يومي 09 - 08 - نوفمبر (2016 جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)ص06 .

[3] عمار عيشي، "الإدارة المحلية ودورها في تجسيد أبعاد التنمية المحلية دراسة حالة بلدية بسكرة." الملتقى الوطني الثاني حول :التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، يومي 20 - 19 أكتوبر 2015 ( المركز الجامعي ميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير) ص 977.

**ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي :**

تحث هذه القاعدة على عدم الاكتفاء بالموارد المتاحة في المجتمع وحدها وإنما يجب الاستفادة من التشجيع الحكومي، سواء في المجال المادي أو في مجال الخبرة الفنية والتقنية عند تخطيط أو تنفيذ مشروعات التنمية المحلية، وذلك من خلال إعداد فنيين لتدبير النفقات وتوفير الأجهزة الحديثة.. .الخ وما إلى ذلك من الأمور التي يصعب على الموارد المحلية أن تغطيها أو أن تلبيها، خاصة وأن معظم المجتمعات المحلية تعاني من نقص الموارد الطبيعية وندرة الطاقات البشرية المحلية والكفاءة، وهذا ما يستدعي ضرورة الاستفادة من المساعدات الحكومية التي تشكل عصب النشاط التنموي المحلي في مثل هذه المجتمعات[1].

**توظيف القيم التصورات القائمة في المجتمع على مشروعات التنمية المحلية :**

تشكل هذه القاعدة مبدأ أساسي في التنمية المحلية، حيث يمكن للقيم والتقاليد والتصورات القائمة بين أفراد المجتمع المحلي أن تشكل عائقا كبيرا امام المشروعات التنموية، كما يمكن إن تشكل حافزا وعاملا مدعما لنجاح هذه المشروعات إذ تم حسن استغلالها وأخذها بعين الاعتبار عند تخطيط وانجاز أي مشروع من مشروعات التنمية المحلية. [2]

**توافق المجهودات التنموية مع الحاجات الأساسية في المجتمع المحلي :**

تكون الأولوية للمشروعات التي تهم الأفراد في حياتهم مباشرة، وتعمل على تلبية حاجاتهما المستعجلة، ذلك إن إشباع الحاجات يزيد من ثقة الأفراد ويحفزهم أكثر للتعاون، والعمل من أجل إنجاح المشروعات التنموية، حيث إن ادراك أفراد المجتمع المحلي بأن الهدف المباشر من التنمية المحلية هو تنمية الفضاء والإقليم، وتلبية حاجاتهم الأساسية، يدفع بهم إلى التضامن والتعاون من أجل تجسيد هذه البرامج التنموية [3] .

**تكامل مشروعات الخدمات :**

من ركائز التنمية المحلية أن هناك تكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع وأن يكون هناك نوع من التنسيق بحيث لا تكون خدمات متكررة ولا نوع من التناقض والتضاد في تقديم هذه الخدمات.[4]

[1] محمد خشمون، "مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة ."أطروحة دكتوراه، (جامعة منتوري قسنطينة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الاجتماع ) 2011 - 2010 –ص104 .

[2] أسماء نواس، مرجع سابق، ص 07 .

[3] محمد خمشون، مرجع سابق، ص 103 .

[4] عثمان علام وفتيحة حوميجة، "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية البويرة." الملتقى الوطني الثاني حول :التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، يومي 20 - 19 أكتوبر2015 (المركز الجامعي لميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير) ص224 .

**الإسراع في الحصول على النتائج :**

يقصد بها أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج، فيجب اختيار تلك المشروعات ذات إقامة مشروع ما في مجتمعهم .[1]

**التقويم :**

كأي برنامج أو خطة أو مشروع لابد لبرامج التنمية المحلية أن تخضع لعملية تقويم تراعي فيها الأساليب العملية للتقويم، من أجل معرفة مدى تحقيق النتائج المرجوة ونسبة النجاح فيها وتصحيح مسارات التنمية المحلية إذا ما كانت النتائج عكسية والوقوف على نقاط الضعف ميدانيا، فالتقويم يمنح الفرصة لمراجعة الأخطاء السابقة ويسمح بمواصلة البرامج بطريقة أفضل[2].

**المطلب الثالث :مجالات التنمية المحلية وأهدافها**

**أولا :مجالات التنمية المحلية**

إن عملية التنمية هي بالأساس عملية شاملة ومتكاملة تمتزج فيها كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.. .إلخ وفيما يلي عرض لهذه المجالات وباختصار :

**المجال السياسي :**

ويقصد به تنمية قدرات السكان المحليين على ادراك مشكلاتهم بوضوح، وتنمية قدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة، لمواجهة التحديات والمشاكل التي تواجههم بأسلوب عملي وواقعي، وكذا مشاركتهم في وضع القرارات السياسي من خلال مجموعة من الوسائل، الأحزاب الجمعيات، النقابات وهي مستوى متطور من الفكر يبحث عن ترقية علاقة الدولة بالمجتمع[3].

---

[1] حمادو عبد الله ومجمج عبد العالي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق وتفعيل التنمية المحلية وزيادة مستويات التشغيل"، الملتقى الوطني الثاني حول :التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، يومي 20 - 19 أكتوبر ( 2015 المركز الجامعي لميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير) ص266 .

[2] محمد خشمون، مرجع سابق، ص 103 .

[3] محمد يدو ومحمد غرددي، "اللامركزية الجبائية ودورها في تمويل الجماعات المحلية واقع واستشراف " الملتقى العلمي الأول :اللامركزية الجبائية ودورها في تمويل الجماعات المحلية واقع واستشراف، يومي 11 - 10 جوان2013 (جامعة سعد دحلب البليدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير) ص 4 .

**المجال الاقتصادي :**

ويشمل العمل على زيادة الدخل ورفع الإنتاجية وتحقيق فرص الاستثمار، من خلال فترة محدودة من الزمن بحيث تستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع. [1]

**المجال الاجتماعي :**

وهو مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به وبالاهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية التي يمكن جمعها في عملية الاستثمار في الموارد البشرية. [2]

**المجال الثقافي :**

ويعتبر عنصرا أساسيا في مختلف مشاريع التنمية، فتنمية المجتمع ثقافيا هو حاجة وضرورة مستمرة ومتواصلة للارتقاء بالمجتمع في مراحله المختلفة وظروفه المتغيرة وهي تعني إدخال الثقافة في منظومة المجتمع، وأن يكون الوعي بالثقافة هو الوعي بالنجاح والتقدم والتطلعات، بالإضافة إلى تنمية المواهب والكفاءات والطاقات على اختلافها وكذا خلق واقع ثقافي متحرك يلمس المجتمع حركته ويعايش تداعياته، فالثقافة تعتبر عاملا جوهريا في دفع عجلة التنمية من خلال الوعي المتزايد بمتطلبات المجتمع ومشكلاته من ناحية، ومواجهة تحديات العصر من ناحية أخرى [3].

**المجال البيئي :**

تنادي مبادئ التنمية المحلية بالاهتمام بإصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة ومصادرها الطاقوية وتجنب الاستنزاف الزائد للموارد غير المتجددة وعدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها، وهذا من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية من التدهور لمصلحة الجيل الصاعد والأجيال المستقبلية[4].

---

1 فوائد بوجنانة وسعاد بويعة، "التنمية المحلية الاقتصادية وآليات تحقيقها " الملتقى حول :التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، يومي 20 - 19 أكتوبر 2015 ( المركز الجامعي لميلة، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير)ص 73 .

2 محمود بولصباع، "التنمية السياحية كمدخل للتنمية المحلية." الملتقى الوطني حول : التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، يومي 20 - 19-أكتوبر ( 2015 المركز الجامعي لميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير) ص100 .

3 شاكر ظريف، "من التنمية الشاملة إلى التنمية المحلية :قراءة في المفاهيم والأبعاد" الملتقى الوطني حول : التنمية المحلية في الجزائر رهان التحولالاقتصادي المربح، يومي 20 - 19 أكتوبر ( 2015 المركز الجامعي لميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير) ص206 .

4 خالد قاشي، "دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة :مقارنة تجربة بعض الدول المتطورة مع الجزائر "الملتقى الوطني حول : التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، يومي 20 - 19 أكتوبر ( 2015 المركز الجامعي لميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير) ص602 .

**المجال البشري :**

يعد المورد البشري أهم مورد تمتلكه أي دولة على الإطلاق، إذ أنه المحرك الأساسي للتطور والتقدم من خلال امتلاكه للأفكار والعلوم والمعرفة والسلوكيات والعادات والعلاقات الاجتماعية التي تسمح بتحقيق التقدم والازدهار، لذلك كان من الواجب الاهتمام به اهتماما كبيرا[1].

**ثانيا :أهداف التنمية المحلية**

إن تحقيق التنمية المحلية مرتبط بتحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة والمبرمجة والتي من خلالها تتجسد التنمية المحلية ميدانيا وتتمثل هذه الأهداف في :

**إشباع الحاجات الأساسية للأفراد :**

يعد هذا الهدف مطلب شعبي بين المواطنين ويعتبر العلاج والأمن والسكن واللباس والمأكل والتعليم من الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع المحلي، وبالتالي فإن توفيرها وتلبيتها يعتبر شرطا أساسيا لتحسين حاجيات الافراد والتطلع لما هو أفضل.

**بناء الأساس المادي للتقدم :**

إن بناء الأساس المادي مهم لأي تنمية تزيد بلوغ التقدم الحقيقي فمعظم الدول المستقلة تعتمد على بناء قاعدة أساسية واسعة للهيكل الإنتاجي فالتنمية المحلية، تكون فعلية حينما تركز على خلفية بناء الأساس المادي للتقدم، والانطلاقة الحقيقية لتوسيع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. [2]

**إتاحة الحرية والقدرة على الاختبار :**

تسعى التنمية المحلية للتحرر من العادات والتقاليد والمعتقدات التي تقف عائقا في سبيل التنمية والقدرة على تجاوز العوائق الفكرية والإنسانية لتحقيق حياة أفضل.

**-الرفع من مستوى المعيشة :**

تعمل التنمية المحلية على الرفع من مستوى المعيشة لكافة أفراد المجتمع المحلي من خلال تنمية الموارد البشرية والمادية، فزيادة الدخل القومي والمحلي تصاحب التغيرات الحاصلة هيكل الزيادة السكانية وتنظيمها، والتحكم في المواليد لتتلاءم والمعدل المناسب الذي يحققه رفع مستوى المعيشة. [3]

[1] محمد عبد اللوش وأبو بكر بوسا لم " دور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية المحلية." الملتقى الوطني الثاني حول : التنمية المحلية في الجزائر رهان- التحول الاقتصادي المربح، يومي 20 - 19 أكتوبر2015 (المركز الجامعي لميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير) ص420 .

[2] محمد خشمون، مرجع سابق، ص 40 .

[3] المرجع نفسه، ص 40 .

**-تقليل التفاوت بين الأفراد :**

ويكون ذلك من خلال تحقيق عدة متطلبات تتمثل فيما يلي :

-ضمان العدالة في الاستفادة من الم ا رفق والخدمات الأساسية.

-محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش، ودعم الفئات الضعيفة والمهشمة وإدماجها في المجتمع.

-القضاء على البناء الغير اللائق عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة.

-التصدي عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات وتنظيم الندوات المحاضرات...الخ [1] .

[1] أحمد شريف " تجربة التنمية المحلية في الجزائر " مجلة العلوم الإنسانية السنة السادسة العدد 40 - 2009 .

## المبحث الثالث: دراسات سابقة.

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع حوكمة نظام الجباية المحلية ودورها في التنمية المحلية، حيث تم التطرق له ودراسته في العديد من المناسبات على غرار أطروحات الدكتوراه، رسائل الماجستير، الملتقيات الوطنية.، والمجلات ......الخ.

### المطلب الأول: مذكرات ورسائل جامعية.

-دراسة الطالب هوشات رؤوف، (2017-2018)[1] ، بعنوان: حوكمة التنمية المحلية بالجزائر-دراسة حالة ولاية بومرداس؛ تهدف هذه الدراسة إلى معرفة آخر ما توصلت إليه أدبيات نظريات الاقتصاد الحديثة، وذلك بالانتقال من تنمية ذات طابع محلي، والقائمة وفق طرح العولمة على نموذج اتخاذ القرار التشاركي بين فئات ثلاثة هي الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني المحلي. يهدف أيضا إلى تشخيص مشاكل التنمية المحلية والعمل على معالجتها. البحث في آليات تفعيل التنمية المحلية مع التركيز على مقاربة الحوكمة، وكذا استعراض مختلف عوائق ومتطلبات حوكمة التنمية المحلية في الجزائر وذلك من أجل بناء تصور متكامل ورؤية مستقبلية للتنمية المحلية في الجزائر.ومن بين أهم النتائج التي تم التوصل إليها نجد: أن مفهوم الحوكمة مرتبط بصيغة مباشرة مع حقل السياسات العامة للتنمية، وهو عبارة عن مقاربة جديدة في التسيير تساعد على تفعيل وترشيد السياسات التنموية وطنيا ومحليا من حيث الصناعة والتنفيذ.

يواجه واقع التنمية المحلية في الجزائر العديد من المشاكل والمعوقات، إذ لم تحقق الجزائر أهدافها المتوقعة من البرامج ومخططات التنمية التي تبنتها لحد الآن، حيث لا تزال الجماعات المحلية متخلفة عن توفير الخدمات العمومية للمواطنين المحليين.

وقد بينت الدراسة التطبيقية: أنه وبالرغم من امتلاك ولاية بومرداس مجموعة من الإمكانيات والموارد التي تؤهلها لتحقيق التنمية المحلية بصورة فعالة وبمختلف أبعادها، وتبقى الولاية تعاني العديد من المشاكل الوظيفية والمؤسسية التي عرقلت عملية حوكمة التنمية على مستوى إقليمها. لذلك وجب الاهتمام أكثر بالفواعل والسبل المساعدة على التطبيق الناجح لمقاربة الحوكمة في تدبير وتسيير الشأن المحلي.

[1] هوشات رؤوف، 2017-2018، حوكمة التنمية المحلية في الجزائر-دراسة حالة ولاية بومرداس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية، جامعة باتنة.

-دراسة الطالبة ورشاني شهيناز[1]، (2014-2015): بعنوان: الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بأهمية الحوكمة الرشيدة بالنسبة لنظام الحكم المحلي، وكذا الوقوف على أهم خصائص وسمات النظام المحلي الجزائري وتوضيح أهم متطلبات إصلاحه. تهدف أيضا هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على مدى تطبيق الدولة الجزائرية لنظام الحكم الراشد والأخذ بالمعايير الدولية. من بين أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة: أن صعوبة تطبيق سياسة الحكم الراشد في الجزائر خاصة على المستوى المحلي تكمن في غياب الأطر التنظيمية التي تغطي النقص الملحوظ في الإدارة الجزائرية،

عدم الأخذ بالخصوصيات المحلية بعين الاعتبار وعدم إعداد محددات تنبثق من واقع المجتمع وتطلعاته، تهدف أيضا إلى ضعف وانخفاض مستوى أداء الجهاز الإداري المحلي بسبب نقص الخبرات الإدارية.

**المطلب الثاني: المجلات العلمية.**

-د: يوسف بن بزة-أ: فيصل حميلة، (المجلد6' العدد 1-جوان 2019)[2] ، الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل الحوكمة المحلية على المستوى المحلي، تهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم حكم الديمقراطية التشاركية من أجل معرفة الطرق الأفضل لتسيير الجماعات المحلية باستخدام معايير مؤسسية كُفُأة تشجع على المزيد من الحوكمة . من بين أهم النتائج المتوصل إليها أن المقاربة التّشارُكية من أفضل الطرق والإستراتيجيات للإدارة وترشيد الشأن المحلي وتحقيق التنمية المطلوبة، وتحقيق أكبر قدر من الرضا المجتمعي. تم التوصل أيضا إلى أن المقاربة التشاركية تعمل على تفعيل آليات الحوكمة ( المشاركة، الشفافية، العدالة.......) بصورة كبيرة، لأن فلسفتها تتقاطع مع فلسفة الحوكمة في عناصر مهمة على غرار إشراك المواطن في اتخاذ القرارات التي تمس واقعه المباشر في تزويده بأدوات المراقبة والمساءلة، وبصورة متساوية بين أفراد المجتمع، أي أنها تعمل على ترسيخ دولة القانون.

-بلعورة هجيرة، 2017[3]، الحوكمة الجبائية ودورها في ترشيد النفقات الجبائية نموذج الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أسباب زيادة الإنفاق في الجزائر، إبراز الدور الذي تلعبه مبادئ الحوكمة في التقليل من الإسراف وكذا إبراز أهم النقائص التي تحول دون تطبيق مبادئ الحوكمة. تم التوصل في هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

[1] ورشاني شهيناز (2014-2015)، الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية.

[2] يوسف بن يزة، أ: فيصل حميلة، الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل الحوكمة على المستوى المحلي، مجلة العوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد6، العدد1-جوان 2019.

[3] بلعورة هجيرة، الحوكمة الجبائية ودورها في ترشيد النفقات الجبائية (نموذج الجزائر)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة مساعدية محمد الشريف، سوق أهراس، جانفي 2017.

*تؤدي أوجه الضعف في الحكم من قبيل انعدام الشفافية والمساءلة في القطاع العام وحالات الفساد إلى تقليل قدرة الدولة على تلبية حاجيات وأولويات مواطنيها خاصة الفقراء منهم، فالفساد يحرم الفقراء من نصيبهم العادل من الموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية، ويوجه موارد الدولة إلى وجهات غير مشروعة، ما يقلل من كفاءة وفعالية سياستها وبرامجها التنموية. .

*تعد عدم فعالية الرقابة على الإنفاق العام، ونقص الشفافية في تسيير الأموال العامة من بين الأسباب التي ساهمت في تنامي ظاهرة الهدر والإسراف في النفقات، واستمرار الاختلاسات، وقد اتخذت الجزائر خطوات إيجابية لمكافحة هذه الظواهر كإعادة إحياء دور مجلس المحاسبة، وتفعيل قانون ضبط الميزانية وتوسيع مجال اختصاص المفتشية العامة للمالية، بالإضافة إلى إصلاح النظام المحاسبي وإصدار قانون جديد للصفقات، ورغم كل هذا بقت الجزائر تصنف ضمن الدول الأقل شفافية في الموازنة العامة وفقا لمؤشر الموازنة المفتوحة الذي يصدر عن مؤسسة الشراكة في الموازنات الدولية.

**المطلب الثالث: المؤتمرات والملتقيات الوطنية.**

-د: أمباركية سالم العماري، د: حسني رمضان الشتيوي، (11-12 نوفمبر2019)[1]، حوكمة النظام الضريبي ودوره في الحد من ظاهرة الفساد الضريبي(دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين في مصلحة الضرائب الواقعة غرب ليبيا)، الهدف من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على الجانب المفاهيمي لحوكمة النظام الضريبي وكذلك الفساد الضريبي وعلاقتها في الحد من هذه الظاهرة، كما تهدف أيضا إلى بيان أثر تطبيق حوكمة النظام الضريبي والتعرف على أسبابه وآثاره ووسائل مكافحته. توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن المستوى العام لتطبيق الآليات المباشرة وغير المباشرة للحد من الفساد الضريبي جاءت بأهمية نسبية عالية جدا. وأن المستوى العام لوجود أسباب حقيقية للفساد الضريبي في الإدارة الضريبية كانت نتائجه بدرجة أهمية بالغة جدا.

-دراسة د.محمد ياسين غادر(2012)[2]، مؤتمر وطني بعنوان: محددات الحوكمة ومعاييرها، تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على مفهوم أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، أو ما اصطلح عليه باسم َالحوكمةَ َ. كما يسعى أيضا إلى تحقيق الأهداف التالية:

---

[1] امباركة سالم العماري، د. حسني الشتيوي، حوكمة النظام الضريبي الليبي ودوره في الحد من الفساد الضريبي (دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين في مصلحة الضرائب الواقعة غرب ليبيا )، الملتقى العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة، 11-12 نوفمبر 2019، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا.

[2] محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي، عولمة الإدارة في عصر المعرفة(15-17 ديسمبر2012)، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

*التعرف على إيجابيات ومزايا الحوكمة وكيفية الاستفادة منها لتحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك بغرض إعادة الثقة بها.

*تحديد محددات ومعايير ومبادئ الحوكمة في إطار عام ومتكامل.

*تقديم ورقة عمل بحثية لمؤتمر عولمة الإدارة في عصر المعرفة المنعقد في تاريخ 15-17 ديسمبر 2012، قاعة المؤتمرات، جامعة الجنان.

من بين أهم النتائج المتوصل إليها :

*أن الحوكمة ظاهرة عالمية لا يمكن تجاهلها وبالتالي يجب اعتمادها وتطبيقها في كافة الوحدات الإدارية والاقتصادية لما تحقق من منافع لكافة أصحاب المصالح وللمجتمع.

*الحوكمة نموذج إداري جديد يهدف إلى إعادة توزيع الصلاحيات في الهياكل الإدارية بهدف اعتماد الإدارة الرشيدة في اتخاذ القرارات الإدارية وتفعيل دور أصحاب الملكية.

*الحوكمة نظام إداري جديد يساعد على الضبط الداخلي واكتشاف المخاطر قبل وقوعها.

*ومن النتائج الهامة للحوكمة أنها تؤمن الأبعاد المحاسبية التالية: تهتم بالمساءلة والرقابة المحاسبية، تؤمن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، تساهم في إيجاد دور لوحدات المراجعة الداخلية، تؤكد على احترام دور المراجع الخارجي، تساهم في تفعيل دور لجان المراجعة، تساهم في تحقيق الإفصاح والشفافية، تساعد على تقويم أداء الوحدات الاقتصادية وكذا إنتاج معلومات محاسبية موثوق منها.

**خلاصة**

حاولنا من خلال هذا الفصل تقديم أهم المفاهيم المتعلقة بمفهوم كل من الحوكمة والتنمية المحلية، فتطرقنا بصفة عامة لأهم المُؤشرات التي ترتكز عليها الحوكمة على غرار الشفافية، المساءلة والمحاسبية، الكفاءة والفعالية، وقوفا على الفاعلين في الحوكمة أي الأطراف الرئيسية المكونة للحكم الراشد: من دولة، قطاع خاص ومجتمع مدني وأنه لابُدّ من تضافر جهود هذه الأطراف لتحسين الواقع التنموي للمجتمعات المحلية. كما تطرقنا أيضا لأبرز النظريات، المبادئ والركائز، المجالات والأهداف التي تقوم عليها التنمية المحلية. معرجين على أهم الدراسات السابقة التي تناولت المواضيع ذات الصلة بالحوكمة والتنمية المحلية وعرض أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الأبحاث في العديد من المناسبات ذات الطابع العلمي.

# الفصل الثاني

# حوكمة النظام الجبائي

الحوكمة الضريبية وبالرغم من حداثة المصطلح إلا أنها أصبحت تكتسب أهمية بالغة في العديد من اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية وكذا السائرة في طريق النمو، وكل هذا راجع لكونها مصدر مهم لتمويل النفقات العامة والذي يؤدي بدوره إلى تمويل خزينة الدولة وبالتالي تمويل التنمية بشكل عام. لذا لابد من تفعيل الضبط المالي عن طريق فرض الإجراءات الحاكمة لضمان عدم هدر هذه الإيرادات ومن هنا ظهر مفهوم الحوكمة الضريبية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وتوفير الموارد المالية للدولة لتغطية نفقاتها وذلك بتحقيق الإصلاح الضريبي الشامل ورفع مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين . وفي هذا الفصل سندرس كل من النظام الجبائي والإصلاحات التي مر بها وكذا آثاره على التنمية الاقتصادية، مرورا بمفهوم الحوكمة الضريبية دورها في ترشيد النفقات الجبائية والحد من ظاهرتي التهرب والغش الضريبي، معرجين في ذات السياق أهم الموارد الجبائية للجماعات المحلية والآليات التي تعمل على تفعيل دور هذه الجماعات في تحقيق التنمية المحلية.

المبحث الأول: النظام الجبائي.

لا جدال اليوم عن أهمية المكان الذي تحتله نظرية الجباية بين نظريات الاقتصاد العام.ولا يرجع ذلك باعتبار الجباية بند من بنود الإيراد العام إنما إلى أهمية الدور الذي تلعبه الضريبة في تحقيق أغراض السياسة على مراحل متعددة ابتداء من ولادة التشريع بل ما يسبق تلك الولادة من تحضير وتجهيز لمشروع الضريبي، وحتى التحصيل النهائي ودخول الاقتطاع النقدي لخزينة الدولة. إذن فالجباية لابد أن تخضع لنظام يجمع وينظم العملية الطويلة والمعقدة ذات الأعباء المختلفة والمشكلات متعددة الآثار ذلك هو النظام الضريبي1

المطلب الأول: نشأة ومفهوم النظام الجبائي.

لقد تزايد الاهتمام بدراسة موضوع الجباية وتأثيراتها على الاقتصاد بشكل عام وتمويل التنمية بشكل خاص، لكونها أداة تمويلية هامة ومصدر رئيسي لإيرادات الدولة. لذاك كانت كافة الدول خاصة المتقدمة منها تحاول دائما التركيز على النظام الجبائي وإدراجه في سلم اهتماماتها، وتكييفه مع الواقع الاقتصادي الذي تعيشه.[1]

أولا: نشأة النظام الجبائي .

ترجع الاقتطاعات الجبائية إلى أقدم العصور التاريخية، حيث وجدت الضرائب وتطورت مع وجود السلطة العامة في المجتمع وتطور مع تطور أهدافها –السلطة-السياسة الاقتصادية.فلقد اعتبر الرومان الضريبية من أهم عناصر السيادة في إمبراطوريتهم للتمكن من تغطية الأعباء المترتبة على السلطة آنذاك، دون الاهتمام بالأسس المتبعة لفرض هذه الضرائب. فلقد عرفت الإمبراطورية الرومانية ضرائب عدة منها ضريبية الرؤوس، وهي التي تفرض على كل شخص مقيم على أرض الدولة. وكان الملزم بها هو رب الأسرة إذ يدفع هذه الضريبية عن كل الأفراد الذين يعولهم (18-60سنة)، والقادرين على العمل، بغض النظر عن المقدرة التكلفية. وفي الوقت التي كانت فيه الضريبية يحصل عليها الملك في شكل استثنائي (بمثابة هبة) في القرن13 وقد أصبحت في القرن14م ذات شكل عام ومستمر، وأقر في إنجلترا عام 1429 حف فرض الضريبية ملكية دائمة.

## 1. نشأة ومفهوم النظام الجبائي الجزائري.

لكل دولة نظام جبائي خاص بها. حيث تستعمل الجباية كوسيلة أساسية من أجل تحسين وضيفتها الاقتصادية ولهذا مر النظام الجبائي الجزائري بمراحل عدة من منذ العهد الاستعماري ليومنا هذا يمكن تلخيصها فيما يلي:

[1] مناصر مراد، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب الضريبي، دار هومة، الجزائر 2002، ص56،

**-الفترة مابين(1830-1918):** في هذه المرحلة الضرائب الإسلامية بقيت لكن الاهتمام بالتقنيات أكثر من المبادئ الدينية، حيث أصبحت الضريبية ليست لها صفة دينية، إذ ألغيت بعض الضرائب الإسلامية التي كانت سارية المفعول مع بقاء العشور والزكاة.

**-الفترة مابين(1918-1948):** في هذه المرحلة وبتاريخ30 نوفمبر 1918 ألغيت العشور إلغاء مطلق وألغيت الزكاة في الجنوب.

**-الفترة مابين(1948-1962):** في هذه المرحلة اكتسب النظام الضريبي الجزائري استقلالية طفيفة مقارنة بالنظام الجبائي الفرنسي وابتداء من سنة 1962وكان النظام الجبائي الجزائري يتكون من الضرائب المباشرة وغير المباشرة[1]

**-الفترة مابين(1962-1975):** لقد ظل النظام الضريبي قبل 1962 قائما حتى بعد الاستقلال وبفضل القانون رقم 62-155.وبتاريخ 31ديسمبر 1962أصدر أول إجراء ضريبي يتم فيه امتداد للقوانين المعمول بها لقبض الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها القائمة قبل الاستقلال، ففي الفترة مابين( 1962-1973) طرأت بعض الإصلاحات التي أدت إلى عملية تسهيل حساب المداخيل الجبائية إلا أن الجزائر بقيت تطبق القانون الضريبي المخطط له.وذلك إلى غاية نشر أمر بتاريخ 5 جويلية 1945مما أدى ألى ضرورة إنشاء قوانين جديدة.[2]

## 2. مفهوم الجباية:

هي ذلك الرباط المادي الذي يربط الفرد بحكومته وببقية أفراد مجتمعه، وهي في نفس الوقت تشكل أداة سيادية فعالة سواء في المجال المالي أو الاقتصادي، الاجتماعي أو البيئي. خاصة وأن جميع الأنظمة الجبائية تخضع للفلسفة الاجتماعية للعصر الذي تسود فيه .[3]

-وتعرف أيضا على أنها مجموعة من التشريعات أو السياسات والأجهزة التي تنظم وتخطط وتدبر وتنفذ عمليات تعبئة وجباية الاستقطاعات المالية التي يؤديها الأفراد الطبيعيون والمعنويون للدولة بصورة جدية ونهائية بمقابل خاص ومباشر.[4]

للنظام الجبائي عدة تعاريف تختلف من باحث لآخر كل حسب فكره ومبادئه، فإذا ركزنا على المفهوم الأول نرى أنه يعطي أهمية بالغة للجانب المادي، ويتأثر بالمجال الاجتماعي أكبر منه في المجال الاقتصادي.

---

[1] مناصر مراد، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب الضريبي، مرجع سابق، ص57.

[2] المرجع نفسه، ص57.

[3] بلعورة هجيرة، الحوكمة الجبائية ودورها في ترشيد النفقات الجبائية، نموذج الجزائر، جامعة مساعدية محمد شريف، سوق أهراس، 2017، ص180.

[4] أحمد رجراج، النظام الضريبي الجزائري، تقييم الأداء وتحديات المرحلة المقبلة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص9.

أما إذا حللنا المفهوم الثاني للنظام الجبائي نجد انه ركزنا على وظائف الإدارة وتطبيقها للقوانين الصارمة والجدية لتحصيل المال من الأفراد نظير مقابل لهم يكون بشكل خاص ومباشر.

مما لاشك فيه وبالرغم من اختلاف التعاريف وتباينها من باحث لآخر فيما يخص النظام الجبائي إلا أن الجانب المشترك في كل تعريف:

أن النظام الجبائي هو تطبيق الإدارة الجبائية للتشريعات التي تصنعها الحكومة الخاصة بكل دولة، وفرضها على المكلفين سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين، وتحصيلها كإيرادات وصرفها كنفقات تعود للصالح العام، هدفها الأساسي النهوض بالقطاع الاقتصادي وإنعاشه.

### 3. مكونات النظام الجبائي:

النظام الجبائي يتضمن طريقة عمل محددة يحكمها مجموعة من القواعد والقوانين والتشريعات، واللوائح التنظيمية، والسياسات المنظمة للأجهزة الإدارية، وهذا ما يعكس لنا حقيقة مفادها أن النظام الضريبي ما هو إلا ترجمة للتشريعات المنصوص عليها من طرف المشرع وتجسيدها على الواقع.

ومن هنا تتضح لنا وبشكل واضح المكونات الأساسية للنظام الجبائي والمتمثلة في:

- مجموعة من التشريعات والقوانين الضريبية.
- أهداف محددة مشتقة من أهداف السياسة الضريبية السائدة.
- مجموعة من الصور المتكاملة للضريبية، تمثل في مجموعها وسائل تحقيق الأهداف.

إضافة إلى اللوائح التنفيذية، والمذكرات التفسيرية التي تمثل في مجموعها طريقة محددة يعمل من خلالها النظام الضريبي وأجهزته المختلفة.[1]

### المطلب الثاني: الإصلاح الضريبي في الجزائر:

بدأت السلطات الجزائرية التفكير في إعطاء الضرائب والنظم الجبائية مكانتها المطلوبة ابتداء من سنة 1969، حيث نصبت لجنة مكونة من وزراء كلفت بالقيام بالإصلاح الجبائي بالشكل الذي يجعل من الضريبة وسيلة لخدمة السياسة الاقتصادية والاجتماعية وترقية التوسع وتحقيق العدالة في توزيع الدخول، إلا أن غزارة الجباية البترولية وقدرتها على تغطية النفقات العمومية والاستجابة نوعا ما إلى متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما أضعف

[1] حراق مصباح، قانون الضرائب المباشرة، المحور الثالث النظام الجبائي الجزائري.

من عزيمة السلطات في المُضي نحو هذا الاتجاه وأخّر من استرجاع الجباية العادية لوظائفها المسلوبة بل وأكثر من ذلك قلل من أهمية وظيفتها الأولية، فأصبحت مجرد تقليد يحتذى به.

إثر انخفاض أسعار النفط 1986، وتدهور الوضع المالي للميزانية التي ترتكز بالدرجة الأولى على المدخلات البترولية، قامت الجزائر بإنشاء لجنة وطنية لدراسة الحل الأنجع لإصلاح هذا النظام، والتي أنهت انشغالها سنة 1989، مقدمة اقتراحاتها ضمن تقرير معالم الإصلاح الجبائي الجديد الذي بدأ حيز التطبيق سنة **1992.**

## 1. تعريف الإصلاح الجبائي:

الإصلاح الجبائي وكغيره من المفاهيم الأخرى له عدة تعاريف باختلاف وجهات نظر الجهات التي قامت بدراسته، ومن هنا تحددت معالم مفهومه العام.

فالإصلاح الضريبي يعرف على أنه: [مجموعة التغيرات التي تطرأ في الدولة لمواكبته التطورات الاقتصادية والاجتماعية أو تحقيق خطط التنمية في مرحلة من مراحل النمو، ويمكن أن يكون شاملا للهياكل الضريبية للدولة، وأن يكون هذا الإصلاح جزئي لنوع معين من الضرائب، أو بعض أحكام الضريبة بعينها].[1]

## 2. مكونات الإصلاح الجبائي:

يعتمد الإصلاح الجبائي على عدة مكونات مهدت لظهور بنية جديدة للنظام الجبائي تتمثل في العناصر التالية:

### أ/: الفصل بين الضرائب العائدة للدولة وتلك العائدة للجماعات المحلية:

وقد نتج عن هذا التمييز للضرائب لصالح الدولة والمتمثل في

- **الضريبة على الدخل الإجمالي:** جاءت هذه الضريبة لتعويض نظام الضرائب النوعية ذات المعدلات المتعددة الذي كان مفروضا في السابق على المداخيل واشتمل نظام الضرائب النوعية السابق على: [2]
  - الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية والضريبة على الأرباح غير التجارية: .
  - الضريبة على مداخيل الديون، الودائع والكفالات.
  - الضريبة على الرواتب والأجور.

---

[1] عليلي فايزة، بوتيارة فاطمة الزهراء، الإصلاح الضريبي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة أعمال، 2014-2015، ص 46.

[2] بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992—2004، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 72.

- الضريبة عن التنازل عن القيمة الزائدة عن الأملاك المبنية وغير المبنية.
- المساهمة الوحيدة الفلاحية.
- الضريبة التكميلية على الدخل.

تفرض هذه الضرائب على الدخل الإجمالي الصافي للمكلف الطبيعي وهي سنوية، تصريحية يخضع اقتطاعها لسلم تصاعدي بالشرائح.[1]

باستثناء المداخيل الخاضعة للاقتطاع من المصدر فإنها تخضع لمعدل نسبي.

***الضريبة على أرباح الشركات:** وهي ضريبة سنوية تفرض على الأرباح المحققة من قبل شركات الأموال وفق معدل سنوي ثابت بعد أن يتم التصريح بالأرباح لدى الإدارة الجبائية، وجاءت لتعوض وتراجع نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، فهي تطبق دون استثناء على الأشخاص المعنويين الجزائريين والأجانب الخاضعين لنظام الربح الحقيقي، وتتميز بأنها نسبية، وحيدة، عامة وسنوية تعتمد على التصريح الإجباري للمكلفين.[2]

***الضرائب على الإنفاق:** وتتضمن هذه الضرائب مجموعة من الرسوم أهمها الرسم على القيمة المضافة Tva الذي حل محل الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات، ويمس الرسم على القيمة المضافة مجالات واسعة.بما يُمكنه من رفع مردودية الخزينة العمومية، ويأتي اللجوء إلى هذه الأخيرة في سياق الانسجام مع الممارسات العالمية في المجال الضريبي، ولكون الرسم على القيمة المضافة له عدة أهداف يمكن تحقيقها نذكر أهم هذه الأهداف:

- إنعاش النمو الاقتصادي لكونه لا يمس الاستثمارات.
- رفع تنافسية المؤسسات الجزائرية على المستوى الخارجي بإعفاء المنتجات المصدرة.
- زيادة الشفافية لاعتماد الرسم أساسا على الفوترة وشفافية المعاملات.

*** الضرائب على رأس المال:** وهي ضرائب تفرض على حركة رؤوس الأموال الطبيعية أو العرضية، وتتمثل أساسا في الضرائب عل الشركات، وحقوق التسجيل والطابع.

*** الضرائب على التجارة الخارجية:** ويكتسب هذا النوع من الضرائب أهمية كبيرة بالنظر إلى تأثيره المزدوج على الإيرادات العامة من جهة وعلى تدفق السلع والخدمات من وإلى الخارج من جهة أخرى، فضلا عن مساهمته في حماية الاقتصاد الوطني.

---

[1] المادة من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 1991.

[2] شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، 2009-2010، ص161.

**ب/: الفصل بين الجباية البترولية والجباية العادية:** في إطار السعي إلى إحلال الجباية البترولية محل الجباية العادية، ونظرا لعدم الاستقرار الأولي وخضوعها لمتغيرات كثيرة خارج سيطرة السلطة، خاصة بعد الهزة التي عرفتها السوق النفطية سنة 1986، ومن أهم أهداف الإصلاح آنذاك تقليص تبعية الميزانية العامة النفطية، إلا أن الإصلاح الذي قامت به الدولة سنة1992 لم يراجع الجباية البترولية لما تتمتع به هذه الأخيرة من خصائص ومميزات.

## المطلب الثالث: النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية:

تتغير الضريبة بتغير الأنشطة الاقتصادية، ومن هنا نجد أن العلاقة بين النظام الضريبي والنظام الاقتصادي هي علاقة تأثير وتأثر، خاصة ومع الدور الكبير الذي تلعبه الضريبة الحديثة، وباعتبارها أداة تعمل على توجيه الاقتصاد ومعالجة أزماته، أي أنها تسعى لتحقيق أهدافه، بمعنى أنها تعكس مستوى ونوع النظام الاقتصادي.

***الضريبة أداة لتوجيه الاقتصاد:** تعمل الدولة على النهوض بقطاعها الاقتصادي، لذلك لابد من تطبيق سياسات صارمة، ومن هنا استخدمت الضريبة كوسيلة للرقابة من طرف الدولة على نشاطاتها الاقتصادية، إذ يمكن أن تكتسي هذه الرقابة شكل عام لتخفيض أو زيادة العبئ الضريبي على بعض الأنشطة الاقتصادية دون الأخرى، ويمكن تبرير استخدام الضريبة كأداة للتأثير على الواقع الاقتصادي بوجود تفاوت وفروقات واضحة بين الأهداف التي سطرتها الدولة، والأهداف التي يسعى الأعوان الاقتصاديين إلى تحقيقها. ومن هنا يمكن حصر الأهداف العامة التي تسعى الدولة جاهدة لتحقيقها في:

- **تحقيق النمو الاقتصادي:** يعتبر هدا الهدف بالغ الأهمية مقارنة بالأهداف الأخرى، حيث تسعى الدولة جاهدة لتحقيقه خاصة الدول النامية، لذلك نجد أن الدولة نفسها مجبرة على القيام بدور المحرك والمنشط لإنعاش النمو الاقتصادي، ولتحسين المستوى المعيشي للسكان التابعين لها، وكل هذا من خلال تخفيض العبء الضريبي المفروض عليهم وعلى دخولهم وثرواتهم.

[إن الدولة لا تكتفي بفرض الضرائب من أجل النمو الاقتصادي فحسب، وإنما تأثر كذلك عن طريق الإنفاق العام بالإضافة إلى القيام بمجموعة من التحكيمات بين القطاع العام والقطاع الخاص ومن جهة، وبين مختلف القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى، دون إغفال لأثر هيكل الاقتصاد القائم. ولهذا لا يمكننا أن نتصور نماذج جبائية متطابقة في أنظمة الاقتصاد المعاشي وفي أنظمة اقتصاد السوق. ومن العسير أيضا تحديد مدى تأثير أداء الجباية على التنمية، وتقدير مساهمتها الحقيقية على البنيان الاقتصادي].[1]

[1] رجاشتة عبد المجيد، تقييم الإصلاح الجبائي، مرجع سابق، ص79.

**ب/: إعادة توزيع الدخل والثروة:** في إطار التخفيف من حدة التفاوتات والفروفات، في توزيع المداخيل بين أفراد المجتمع، تستعمل الدول جدول تصاعدي لفرض الضرائب كل حسب مقدار دخله، أي تحقيق العدالة الضريبية من خلال جباية الضرائب على حسب مقدرة كل مكلف من جهة وإعادة إنفاقها في شكل مساعدات لصالح فآت معينة في المجتمع من جهة أخرى.

[إن التركيز على مبدأ العدالة وإعادة توزيع الدخول يجب أن لا ينسينا جانب آخر مهم وهو ضرورة مراعاة الحافز على العمل، لأن أي مبالغة في الضرائب يمكن أن تأثر سلبا على الرغبة في العمل، تؤدي إلى فقدان الرغبة في الترقية والتكوين ولهذا نتائجه ستكون وخيمة على التنمية الاقتصادية].[1]

**ج/: تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** تسعى الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي فهو لا يقل أهمية عن الهدف الذي قبله، ومعناه: [قدرة الدولة على الإنفاق العام وزيادة معدل النمو الاقتصادي تتوقف على ما يتاح لها من الموارد المالية اللازمة لتمويل استثماراتها، وتعتمد الدولة على تطوير المصادر الداخلية للتمويل من ناحية، والاستعانة بمصادر التمويل الخارجية من ناحية أخرى، ويبرز دور الضرائب وأهميتها في تعزيز التمويل الداخلي وزيادة الموارد المالية التي تتطلبها عملية التنمية، ويتم تطوير مصادر التمويل الداخلية وفي مقدمتها الضرائب من خلال تعبئة الموارد القومية اللازمة لعملية التنمية، من أجل خلق دخول تنتج ضرائب جديدة].[2]

-من خلال الأهداف التي ركزت عليها الدولة لتوجيه اقتصادها على غرار تحقيق النمو الاقتصادي، إعادة توزيع الدخل والثروة وكذا تحقيق الاستقرار الاقتصادي يظهر لنا جليا الدور الذي يلعبه النظام الضريبي في دعم وإسناد عملية التنمية الاقتصادية، من خلال توجيه مواردها نحو الاستثمار، والأهداف المذكورة سابقا، ويبقى الهدف الأسمى الدفع بعجلة التنمية إلى الأمام.

[1] رجاشتة عبد المجيد، تقييم الإصلاح الجبائي، مرجع سابق، ص80.

[2] محمد الأمين دزرسة، دور الضرائب وآثارها على الاقتصاد الوطني، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكادمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية النقود والتأمينات، 2015-2016، ص25.

## المبحث الثاني: الحوكمة الضريبية.

من المعروف أن كل دول العالم ولاسيما دول العالم الثالث[الدول النامية]، تسعى لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، وكل هذا لا يأتي إلى بتحقيق التنمية الشاملة. وحيث أن الفساد هو العائق أمام تحقيق التنمية والإصلاح، والعامل الأول في هدر المقدرات الاقتصادية للدول. ويعد تزايد حجم الفساد من أهم المشكلات التي تواجه عملية التنمية المستدامة في كثير من الدول النامية، ومع تفشي الفساد الضريبي الذي يعتبر أكبر أشكال الفساد انتشارا والمتمثل في التهرب والغش الضريبي والتزوير، ونظرا لأهمية مكافحة هذه الظاهرة أضحى لابد من إيجاد حل بديل يحد من هذا الفساد ويحاربه، وتماشيا مع كل هذا ظهر ما يعرف بمفهوم الحوكمة الضريبية. والتي تعتبر إحدى أهم السبل والأدوات التي تساعد على تنفيذ الإصلاحات الضريبية بفعالية.

كما تعبر من خلال أهدافها إلى تحقيق الإصلاح الضريبي الشامل ورفع مستوى الوعي الضريبي بين الناس.

### المطلب الأول: مفهوم الحوكمة الضريبية .

يعتبر مفهوم الحوكمة الضريبية من المفاهيم الحديثة والتي هي جزء من مفهوم الحوكمة، التي تولدت عن انهيار العديد من الشركات العالمية على غرار(الانهيار المالي لبعض الشركات العالمية الضخمة مثل: مصرف الاعتماد والتجارة الدولي، شركة وورلدكوم الأمريكية للاتصالات، شركة أنرون للطاقة). نتيجة التلاعب والغش في البيانات المالية المقدمة، وسوء الإدارة، وغياب الشفافية والإفصاح، وللحد من الفساد وانتشاره وبتطور حوكمة الشركات وحوكمة المصارف(الخاصة)، ظهرت الحوكمة العامة للمؤسسات الحكومية ومنها الحوكمة الضريبية.[1]

ومن هنا نجد عدّة تعاريف للحوكمة الضريبية باختلاف الباحثين والدّارسين في هذا المجال، حيث عُرفت بأنها : [مجموعة القواعد والإجراءات التي تمارسها الإدارة الضريبية لضمان حسن سير العمل والارتقاء به، وزيادة الثقة بين المتعاملين لتحقيق العدالة وتوفير الشفافية، وتفعيل الرقابة وتقرير المساءلة لجميع العاملين وذلك لتحقيق أهداف التشريع الضريبي وزيادة الثقة في النظام الضريبي والاقتصادي للدولة].[2]

كما عرفها Sandrin Groul[تعني الأدوار والمؤسسات الجديدة للإدارات الجبائية

---

[1] أمباركية سالم العماري، د.حسني الشتيوي، حوكمة النظام الضريبي الليبي ودوره في الحد من ظاهرة الفساد الضريبي، دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين في مصلحة الضرائب الواقعة غرب ليبيا، قسم المحاسبة /كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة طرابلس، ص556.

[2] رونق قيدوم، دور مبادئ الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي(دراسة ميدانية لمديرية الضرائب لولاية أم البواقي)، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، 2018-2019، ص17.

لتحقيق الصلابة في الرقابة الجبائية والشفافية المعتمدة لنقل وتحويل المعلومات الجبائية للجمهور].[1]

وتعرف أيضا وفقا للشؤون الاقتصادية والمالية التابعة للمفوضية الأوربية على أنها: [تلك القواعد والأنظمة والإجراءات التي تُأثر على كيفية سياسة الميزانية والتخطيط والموافقة عليها، تنفيذها ومراقبتها].[2]

من خلال كل هذه التعاريف وبالرغم من تباينها واختلافها من باحث لآخر يمكن استنتاج أن المفهوم العام للحوكمة الضريبية يتمثل في أنه مجموعة من المبادئ، الأسس، القواعد والإجراءات التي تعمل باتساق لضبط أداء الإدارة الضريبية، وتوفير قدر من المصداقية، بينها وبين الأطراف أصحاب المصالح، والمحافظة على أموال الدولة من الضياع، وفرض المساءلة على جميع العاملين في حالة الإخلال بتلك القواعد وذلك لضمان حقوق الجميع بعدالة وإنصاف، والوصول إلى تحقيق أهداف التشريع الضريبي الاقتصادية.

**المطلب الثاني: الحوكمة الضريبية ودورها في ترشيد النفقات الجبائية:**

تعتبر الأموال المقتطعة والمحصلة من الضرائب أموال عامة مصدرها عام ومصبُها عام، تجبى وتصرف بهدف تمويل التنمية للأجيال الحالية مع مراعاة وعدم هدر حقوق الأجيال القادمة. وكل هذا لا يتم إلا إذا كان هناك تسيير راشد وهادف يدرس جيدا حوكمة النفقات الجبائية لتحقيق النمو الاقتصادي، وضمان توفرها واستمرارها على المدى البعيد، وكذا تحقيق العدالة الاجتماعية.

**-النفقات الجبائية (الإنفاق الضريبي):** يتم تعريفها على أنها: [ عبارة عن تخفيضات تمس المعايير الجبائية النمطية، مثل التخفيضات الضريبية، القرض الضريبي، التخفيضات الخاصة بالمعدلات، تأجيل مواعيد الدفع، الإعفاءات الضريبية والامتيازات شبه الجبائية المتعلقة بالمساهمات الاجتماعية للعامل ولرّب العمل، ضمانات وتسهيلات المنازعات الجبائية].[3]

من خلال تعريف النفقات الجبائية يظهر لنا جليا أن للحوكمة الضريبية دور كبير وهام في ترشيد النفقات الجبائية وذلك باعتمادها على الإدارة الفعالة، وتحقيق الشفافية في نظامها الضريبي، وفرض الرقابة الجبائية للحد من التهرب الضريبي، مع الإصلاح والتحديث في كل مرة لتمويل التنمية الشاملة والمستدامة.

---

[1] مولود مليكاوي، واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الثامن، 2015، ص146.

[2] فايزة بوخلوف، أثر الحوكمة الجبائية على سياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص17.

[3] بلعورة هجيرة، الحوكمة الجبائية ودورها في ترشيد النفقات الجبائية، نموذج الجزائر، جامعة مساعدية محمد الشريف، سوق أهراس، 2017، ص180.

**المطلب الثالث: دور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب والغش الضريبي:**

لمعرفة الدور الذي تلعبه الحوكمة الضريبية ومساهمتها في الحد من ظاهرتي التهرب والغش الضريبي لابد أولا من معرفة كل من المفهومين على حدا نبدأ أولا بمفهوم التهرب الضريبي:

**1/: مفهوم التهرب الضريبي وأشكاله:** يختلف مفهوم التهرب الضريبي من حيث الشرح لذلك نجد له عدة تعاريف مختلفة، ولكن لا اختلاف على المضمون فلهم نفس المعنى والدلالة، حيث عرفها الباحث جون كلود مرتنيز على أنه: [فن تفادي الوقوع في في مجال جاذبية القانون الجبائي].[1]

كما عرفه أيضا: [ بأنه ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا . دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر ولتحقيق التهرب الضريبي يتخذ المكلف القانوني عدة طرق وأساليب قد تكون مشرعة أو غير مشروعة].[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التهرب الضريبي على أنه: ظاهرة اقتصادية تتمثل في مجموع السلوكات الرّامية إلى تقليص مبالغ الاقتطاعات الضريبية الواجبة الدفع، وذلك بإتباع طرق وأساليب وأعمال مشروعة وغير مشروعة.

***أشكال التهرب الضريبي:** للتهرب الضريبي عدة أشكال نذكر منها:

**أ/: التهرب الضريبي المشروع(التجنب الضريبي):** ينتج التهرب المشروع من خلال استغلال ثغرات النصوص القانونية أو من خلال تقصير المشرع أو إهماله، وهو أيضا امتناع المكلف عن التصريح بأرباحه أو تقديم تقريرات مزيفة أو ناقصة. مثل إتباع المكلف عن شراء سلعة معينة تفرض عليها ضريبة مرتفعة ومن هنا يظهر التعريف الشامل للتهرب الضريبي المشروع: [ التجنب الضريبي هو تخلص المكلف من أداء الضريبية نتيجة استفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي الذي ينتج عنه التخلص من دفع الضريبة دون أن يكون هناك مخالفة للنصوص القانونية]. أي لا يعاقب عليها القانون.[3]

---

[1] رونق قيدوم، دور مبادئ الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي، مرجع سابق، ص29.

[2] ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، البليدة، 2009، ص

[3] محمد بلول، التهرب الضريبي وآليات مكافحته، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون أعمال، 2016-2017، ص10.

**ب/: التهرب الضريبي غير المشروع[ الغش الضريبي]:** ويعني استعمال وسائل احتيالية غير مشروعة تخالف مقتضيات النصوص الجبائية، وهناك من ينظر إليه على أنه وسيلة يتم بمقتضاها استغلال الثغرات القانونية التي تركها المشرع، ومن هنا فالتهرب الضريبي يدخل في إطار عدم أداء الضريبة في الوقت المحدد أو عدم أدائها بشكل مطلع.

كما عرفه المشرع في القانون الجبائي على أنه: [ كل محالة للتخلص من الضريبة لاستعمال كل الطرق التدليسية في إقرار أساس الضرائب والرسوم التي يخضع لها المكلف أو تصنيفها كليا أو جزئيا].[1]

ويعرف أيضا بأنه: [ تهرب مقصود من طرف المكلف نتيجة مخالفته الصريحة عمدا لأحكام القانون الضريبي عند دفع الضرائب المستحقة عليه، وذلك من خلال الامتناع عن تقديم التصريح بمداخله، أو تقديم تصريح ناقص].[2]

وكمثال عن التهرب الضريبي غير المشروع أو ما يعرف بالغش الضريبي عدم تقديم المكلف للتصريحات الخاصة بداخله أو ثروته، أو إدخال سلع مستوردة بشكل خفي تجنبا لدفع الضرائب الجمركية.........، أو تقدريها بأقل قيمتها، أو تقديم قيمة أقل من القيمة الحقيقية.

واستنادا لما سبق ذكره وتفصيله يمكن القول بأن الغش الضريبي هو محاولة تخلص المكلف من أداء الضريبة المفروضة عليه من خلال المحالفة الصريحة للقوانين والتشريعات التي نصها القانون الجبائي.

## 2/: حوكمة الإدارة الضريبية ومكافحة التهرب والغش الضريبي:

أصبحت مسألة حوكمة الإدارة الجبائية تتصدر اهتمامات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويظهر هذا الاهتمام في السياسات الإصلاحية المتعددة والمختلفة التي اتبعتها هذه الدول. حيث تهدف إلى حل المشاكل التي تعاني منها الإدارات الضريبة، والتي تؤثر وبشكل كبير على فعاليتها وكفاءتها في أداء مهامها.

إن حوكمة الإدارة الضريبية تضمن تشجيع المكلفين بالضريبة وخاصة المؤسسات الاقتصادية منهم على التسجيل الرسمي لأنشطتهم، وبالتالي توسيع نطاق الوعاء الضريبي وزيادة الحصيلة الجبائية، مما يحفز الاقتصاد على النمو والعكس من ذلك فإن الإدارة الضريبية التي تفقر للشفافية، وقراراتها تتسم بالغموض تؤدي إلى سوء سمعة النظام الضريبي، وإضعاف شرعية الحكومة .

[1] محمد بلول، المرجع السابق، ص10.

[2] سمية براهمي، ميادة بالعايش، مساهمة المراجعة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67-68، 2014، ص233.

ومن هنا يظهر وبشكل واضح دور الحوكمة الضريبية أو الإدارة في حد ذاتها وذلك من خلال تقريب المجتمع الضريبي من الإدارة والضريبة بتوجيه ومحاورته وإيضاح علاقة التواصل بينهما، لذا فالهدف الأساسي الذي وجدت من أجله الإدارة الجبائية هو تلبية رغبات المكلف بالضريبة وتأمين أفضل خدمات له، وبالتالي تقلل من الأعباء النفسية والمالية لكلا الطرفين، ما يساهم في ترقية ثقافة التسيير الجيدة للإدارة الضريبية من جهة وإشراك المكلف في رسم السياسة الضريبية من جهة أخرى، وبالتالي لا مجال للتهرب أو التملص من دفع المستحقات الضريبية.أيضا لابد على الإدارة الضريبية أن تعمل على تطبيق مبدأ الشفافية في التعامل لأنها أساس مقومات الإدارة الرشيدة وذلك بالانتقاء الجيد للموظفين، وتدريبيهم، استخدام التكنولوجيا الحديثة، نشر الوعي الضريبي، وتقديم المساعدة للمكلفين.......

ومن هنا نستنتج أن للحوكمة الضريبية الرشيدة دور هام وكبير في مكافحة التهرب الضريبي من خلال الاعتماد على ركائزها وتطبيق مبادئها بكل دقة ومصداقية.لذلك فهي ضرورة ملحة أصبح لابد منها لإنعاش اقتصاديات الدول، ناهيك على أنها ترتكز على ثلاث مبادئ أو ثلاث ركائز أساسية وهي: العدالة الضريبية، الشفافية وكذا الرقابة الجبائية، والهدف من التركيز على هذه المبادئ هو علاقتها المباشرة في مكافحة التهرب والغش الضريبي، اللذان يؤثران وبشكل سلبي على الحصيلة الجبائية.

[ففي العديد من البلدان تصنف الإدارة الضريبية من قبل الشركات باعتبارها عقبة رئيسية أمام ممارسة الأعمال، فقد أوضحت دراسة استقصائية في 123بلد أن العديد من الشركات تصنف معدلات الضريبية المرتفعة ضمن ثلاث قيود متماثلة أمام أعمالها، فيما تندرج الإدارة الضريبية ضمن أكبر 8قيود معيقة لها][1]

[وفي موريتانيا زادت الحصيلة الضريبية بما يقارب 50 نتيجة تطبيق إصلاحات لتحسين إدارة الموارد العامة مابين عامي 2012و2014]. [2]

**المبحث الثالث: الحوكمة الضريبية كمدخل لتعزيز التنمية المحلية:**

إن نجاح عملية التنمية على المستوى المحلي يتطلب توفير مجموعة من الشروط والآليات التي تعتبر بمثابة الأدوات والإستراتيجيات التي من شأنها تفعيل أداء الأجهزة المسئولة عن العملية التنموية، ومن هنا يتم مقاربة

[1] بوصقيع عادل، دور الحوكمة الضريبية فب الحد من التهرب الضريبي، مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، 2020-2019، ص75.

[2] حدادو فهيمة، الحوكمة الضريبية وأثرها على الحصيلة الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2008-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة الجزائر، 2017-2018، ص45-47.

مفهوم الحوكمة، باعتبارها آلية يمكن من خلالها تفعيل العلاقة بين جميع الأطراف المحلية، من جماعات محلية، مجتمع محلي وكذا القطاع الخاص المحلي. وبالتالي إشراكها في إدارة برامج التنمية المحلية .

**المطلب الأول: الموارد الجبائية:**

تشكل الإيرادات الجبائية أهم مورد مالي للجماعات المحلية، خاصة في الأقاليم ذات الكثافة السكانية، وبالتالي المساهمة في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام، وتستفيد الجماعات المحلية من مجموعة من الضرائب والرسوم منها ما هو مخصص لها بالكامل، ومنه ما تشاركه مع الولاية والصندوق المشترك، وهناك رسوم تقاسمتها مع الدولة، لذا فالموارد الجبائية تتكون من عدة أنواع أهمها:

**أ/: الضرائب المحصلة كليا لفائدة البلديات:**

تتكون أساسا من العائدات التي تحصل عليها الجماعات المحلية كليا دون أن تكون مجبرة على تقاسمها مع أي هيكل إداري آخر ومن أهمها:

***الرسم العقاري:** يفرض على الأملاك المبنية وغير المبنية الواقعة داخل محيط البلدية.

***رسم السكن:** يفرض على المحلات ذات الطابع السكني والمهني الواقعة في البلديات .

وهناك رسوم أخرى ذات مردودية ضعيفة مثل : رسوم التطهير، الرسم الخاص بالإعلانات والصفائح، الرسم على المذابح.......

**ب/: الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية والصندوق المشترك:**

هي مجموع الضرائب التي تحصلها الجماعات المحلية بالاشتراك مع الصندوق المشترك تضامنا مع مختلف البلديات لمواجهة الأزمات المستقبلية على غرار:

***الرسم على النشاط المهني :** نصت عليه أحكام قانون المالية، والذي عوض الرسم على النشاط الصناعي التجاري، يعتمد على رقم المبيعات المحقق في الجزائر من طرف المكلفين بدفع الضريبة الذين يمارسون نشاطا تجاريا وصناعيا، أو نشاطا غير تجاري كالمهن الحرة، ومعدله الحالي يتمثل في 2 من رقم المبيعات.[1]

هذا الرسم وبالرغم من نسبته الضعيفة إلا أنه مهم بالنسبة للجماعات المحلية أو محفز للنشاطات المحلية.

---

[1] سقلاب فريدة، تفعيل دور الجماعات المحلية كآلية لتمويل ميزانية الجماعات المحلية، ملتقى وطني بعنوان:المجموعات الإقليمية وحتميات الحكم الراشد-الحقائق والآفاق، جامعة عبد الرحمان ميرة، ديسمبر 2008، ص99.

***الدفع الجزافي:** يطبق على المرتبات والأجور والتعويضات والعلاوات والمعاشات، بما في ذلك قيمة الامتيازات العينية التي تمنح للموظفين والمستخدمين، ويوزع ناتج الضرائب المحصلة من الدفع الجزافي لفائدة الجماعات المحلية بنسبة 70وبنسبة 30 لفائدة الصندوق المشترك.

مع العلم أن الدفع الجزافي عرف تخفيضا تدريجيا حتى ألغى نهائيا سنة 2006، فترك فراغا ماليا كبيرا للجماعات المحلية مما يزيد من أعباء الدولة لإلزامها تغطية هذا العجز، حيث أن إلغائه كان بفعل ضغوط المستثمرين وكحافز لاستقطاب الاستثمارات وتشجيعها.[1]

**ج/: الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية والدولة:**

بعض من الضرائب والرسوم تكون موجهة بصفة جزئية للجماعات المحلية، لأن جزء منها يدخل في ميزانية الدولة، ومن أهم هذه الرسوم نجد:

*** الرسم على القيمة المضافة:** يفرض هذا الرسم بصفة عامة على عمليات البيع والأشغال العقارية والاستيراد، ويوزع ناتجها بالحصص على كل من:

- بالنسبة للأعمال التي تحقق أرباح داخل الوطن، يكون نصيب 85، و5 لفائدة البلدية، و10 لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

- بالنسبة للأعمال التي تحقق ضمن الصادرات كالآتي: 85 للدولة، 15 للصندوق المشترك للجماعات المحلية.

***الدمغة الجبائية على السيارات:** يخضع لها كل شخص طبيعي يمتلك سيارة، تختلف نسبة الضريبة المفروضة عليها حسب كل سيارة أي حسب نوعيتها ومدة استخدامها.[2]

***الضرائب على مداخيل الصيد البحري:** تحصل من البحارة والصيادين وأصحاب المهن الصغيرة في الصيد البحري، وتقسم حصيلتها بالتساوي بين كل من الدولة والبلدية.

بالإضافة إلى كل هذه الضرائب هناك ضرائب أخرى لم يتم ذكرها، وبالرغم من أن حصيلتها الجبائية ضعيفة إلا أنها تعتبر ضرائب ورسوم بالغة الأهمية، ومورد مالي لتغطية بعض المستحقات ومواجهة الأزمات المستقبلية، وباعتبار أن المال هو عصبة الحياة فالموارد المالية تترجم بدقة على مدى قدرة الجماعات المحلية على تحقيق أهدافها، فكلما حصلت على هذه الموارد كلما كان أداؤها بالتزاماتها بشكل جيد، وحققت اكتفاء ماليا وذاتيا وبالتالي تساعدها على تحقيق التنمية ولول على المدى القصير .

---

[1] زايدي عبد السلام، بين محدودية الموارد المالية وترشيد النفقات العامة، ملتقى وطني بعنوان: المجموعات الإقليمية وحتميات الحكم الراشد-الحقائق والآفاق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، ديسمبر2008، ص118.

[2] زايدي عبد السلام، مرجع سابق، ص119-120.

**المطلب الثاني: آليات تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية:**

**1/: الرقابة كآلية لتفعيل التنمية الاقتصادية المحلية:**

لقد اقتبس المشرع الجزائري نظام الرقابة على الجماعات المحلية المتمثلة في الولاية والبلديات، من نظام الرقابة الإدارية المشددة المعمول بها سابقا في النموذج الفرنسي التقليدي، فبالإضافة إلى الرقابة الإدارية هناك رقابة سياسية، برلمانية وقضائية.[1]

**أ/: الرقابة على الولاية كآلية لتفعيل التنمية الاقتصادية المحلية:**

بالرغم من تمتع الولاية بالاستقلالية المالية وكذا الشخصية المعنوية، غير أنها تخضع للرقابة كغيرها من الجهات المعنية، على غرار: الولاة والمجلس الشعبي الولائي.

***الرقابة على الوالي:** إن موضوع المسؤولية وتقديرها يتحتم بالضرورة وجود رقابة على والولاة من الجهات المسئولة على تعيينهم وذلك حتى يبرز مدى فعالية هذه الرقابة والتكييف السليم لمسؤولية الولاة من جهة أخرى، والجدير بالذكر أن صورة الرقابة في هذه الحالة تتمثل في الرقابة الإدارية، السياسية والرقابية.

***الرقابة على المجلس الشعبي الولائي:** تمارس السلطة المركزية رقابة إدارية على المجلس الشعبي الولائي، وقد تضمنت معظم القوانين المختصة بالإدارة المحلية عدة حقوق تمثل سلطة الوصاية على ذات المجلس منها سلطة الحل والذي يعتبر أهم هذه الحقوق ويتضح أن المشرع قد خول السلطات الوصية ممارسة الرقابة على المجلس الشعبي الولائي وفق صور متعددة أهمها:

**-الرقابة على المجلس كهيئة: إن** الرقابة على الهيئة تتمثل في إمكانية حل المجلس الشعبي الولائي بالكيفية والإجراءات التي حددها القانون، والحل إجراء خطير يعكس خطورة السبب الداعي.[2]

**ب/: الرقابة على البلدية كآلية لتفعيل التنمية الاقتصادية:**

بالرغم من تمتع البلدية بمجموعة من الصلاحيات المالية والقانونية والتنظيمية إضافة إلى ذلك تمتعها بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي، إلا أنه لا يمكننا عدم تعريضها للرقابة والمتابعة والتشخيص من طرف الأجهزة المختصة. من بينها الرقابة على أعضاء المجلس الشعبي البلدي.

---

[1] بسمة عولمي، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، ص8.

[2] بوتاتة عبد الحق، العايب عبد الهادي، ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، (دراسة مشروع المخطط الخماسي الثاني 2010-2014)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، 2015-2016، ص69.

**خلاصة الفصل.**

لقد قمنا في هذا الفصل بالتطرق لمفهوم النظام الجبائي بشكل عام والنظام الجبائي الجزائري بشكل خاص، حيث تناولنا نشأته أهم المراحل التي مرّ بها منذ العهد الاستعماري إلى ما بعد الاستقلال، كما تطرقنا أيضا لمفهوم الجباية وارتباطها الوثيق بوظائف الإدارة مع ذكر أهم مكونات النظام الجبائي، وقوفا على أبرز الإصلاحات التي مرّ بها والتركيز على مكونات هذا الإصلاح التي مهدت لظهور بُنية جديدة للنظام الجبائي في الجزائر على غرار الفصل بين الضرائب العائدة للدولة وتلك العائدة للجماعات المحلية، وكذا الفصل بين الجباية البترولية والجباية العادية، وكيف تؤثر على التنمية الاقتصادية، ذكرنا أيضا في هذا الفصل ما يعرف بالحوكمة الضريبية مفهومها ودورها في ترشيد النفقات الجبائية من جهة وكذا الحد من التهرب والغش الضريبي من جهة أخرى، وعلاقتها بالتنمية المحلية من خلال عرض أهم الموارد الجبائية، وكذا إبراز آليات تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية كالرقابة على الأجهزة الإدارية وغيرها من الآليات الأخرى.

# الخاتمـــة

**الخاتمة.**

إن مختلف الأزمات المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة والتي أدت إلى إفلاس العديد من المؤسسات، أثارت مسألة مهمة جدا تتعلق بمدى مصداقية تقارير المالية للمؤسسات، فوجب إيجاد وسيلة لتغيير هذه الصورة وهذا المشكل الجديد من خلال الحوكمة المؤسسية، ومن هذا المنطلق فقد استحوذ مفهوم الحوكمة اهتمام العديد من المفكرين والباحثين وأصحاب المصالح في هذا المجال، فتطبيقها من شأنه أن يساهم في إرساء مبادئ الحوكمة ويحافظ على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وضمان جودة تقارير المالية، كما تعتبر الضرائب أحد أهم الموارد الأساسية في تحقيق المنفعة العامة والعدالة الاجتماعية في مختلف الدول، فوجب تفعيل جميع الضوابط المالية عن طريق فرض الحوكمة في المؤسسات لضمان الحد من التهرب الضريبي وتحقيق الإنسجام والتوازن بين مصالح الفئات المختلفة في المؤسسة، خاصة الإدارة الضريبة وذلك نظرا لأهميتها ودورها المؤثر في النظام الضريبي وذلك في تحقيق أهداف السياسة الضريبية للدولة اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا .

أما فيما يخص التكريس الفعلي للرشادة المحلية حسب ما عرضنا في إطار دراستنا، يمكننا التأكيد على أن المجتمع المدني وإن حقق إنجازات ومكتسبات فإنه لم يصبح بعد مُفعل حقيقي لمفهوم الحوكمة المحلية من خلال إرساء قواعد متينة لمجتمع محلي ومواطن محلي فعال، كذلك القطاع الخاص فقد أثبت نسبيا مكانته كمكون ديناميكي فيما يتعلق بالتنمية وذلك بتوفيره للموارد المالية والموارد البشرية ذات الكفاءة العالية، واختصار الوقت بتقديم الخبرات الجاهزة، والمعرفة وكل مميزات القطاع الخاص السابقة تعزز التنمية المحلية، ولا يمكن إنكار إسهامات المبادئ التشاركية إذا جُسدت فعلا في التمكين للشفافية والمساءلة والاستجابة وكلها مؤشرات للحكم الراشد.

وبغية تجسيد وتفعيل آليات الحوكمة المحلية في الجزائر، فإنه صار لازما الحد قدر المستطاع من عديد المعيقات التي تتمحور أساسا حول ضعف أداء المجتمع المدني وتبعيته للنظام وتدني مستويات المشاركة وغياب الدور الفاعل للقطاع الخاص كمصدر لخلق الثروة، وضعف الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام وبناء على ما تم عرضه يمكن الخروج بمجموعة من النتائج وهي كالتالي:

-أن للحكم الراشد عدة تصنيفات لتعريفه، منها ما هو تقليدي ومنها ما هو حديث، وقد ربطت أعلب التعاريف مفهوم الحوكمة بتحقيق التنمية البشرية المستدامة ولا يمكن تحقيق هذه الأخيرة دون تفعيل المبادئ الأساسية للحوكمة المتمثلة في: المساءلة، الشفافية، المحاسبية، والكفاءة والفاعلية.إذ تبين أن الخلل الأكبر يتمثل في إدارة هذه السياسات وليس في السياسات في حد ذاتها .كما أن نجاح بعض الدول في تحقيق الحوكمة يعود إلى تضافر جهود

الفاعلين فيها على غرار الدولة ومؤسساتها إلى جانب القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، والتي تعتبر الأطراف الرئيسية المكونة للحكم الراشد، وعليه فإن برنامج الحوكمة لا بُدّ أن يتضمن إصلاحات جوهرية في الحكم، وكذا تفعيل صوت المواطنين بحيث يكون مؤثرا وفعالا ليمتد هذا الإصلاح إلى التنمية المحلية الشاملة.

-يحتوي الحقل المعرفي المُهتم بقضايا التنمية مجموعة كبيرة من الدراسات الأكاديمية المتناولة لموضوع الحوكمة المحلية على أنها مقاربة وآلية يمكن من خلالها تفعيل عملية التنمية المحلية بجميع أبعادها.في حين توجد العديد من الأطروحات الأكاديمية التي ربطت عملية التنمية المحلية بضرورة تجسيد الحوكمة وما تقتضيه من أبعاد . حيث نستطيع أن نلمس إلى حدّ بعيد مدى ترابط هذين المتغيرين وتكاملهما، باعتبارهما عمليتان تسعيا إلى تحقيق غاية وهدف مشترك يتمحور حول تحسين ظروف المواطن المحلي مع بيئته المحلية عبر إحقاق مفهوم التنمية البشرية المحلية.

-أصبحت تتطلب الإدارة المالية الجيدة للدولة إرساء مبادئ وأسس الحوكمة خاصة الشفافية وذلك في ظل تنامي حاجيات الأفراد ومحدودية موارد الدولة، فإرساء هذه المبادئ من شأنه أن يقلل من الفساد وسوء التسيير، واستغلال المال العام، وبالمقابل يساعد ويدعم التسيير الجيد للموارد وترشيد الإنفاق بما يحقق الأهداف المسطرة للحكومة.

-تعد عدم فاعلية الرقابة على الإنفاق العام، ونقص الشفافية والتوزيع غير العادل للثروات من بين الأسباب التي تساهم في تنامي ظاهرة الهدر والإسراف في النفقات، واستمرار الاختلاسات، وقد اتخذت الجزائر خطوات إيجابية لمكافحة هذه الظواهر وظهر هذا في الإصلاحات التي تبنتها السلطات الجزائرية، حيث تم من خلالها إعطاء مكانة للنظام الجبائي، لكم هذا الوضع سرعان ما اصطدم بالعديد من المشاكل والمعيقات التي حالت دون تحقيق الجزائر لأهدافها المرجوة من برامج ومخططات التنمية التي سطرتها .

-هناك علاقة كبيرة جدا بين النظام الجبائي والنظام الاقتصادي، فالنظام الجبائي يعمل على توجيه، استقرار ونمو القطاع الاقتصادي أي يساهم في تحقيق أهدافه، وبالتالي فإن هذا الأخير يعمل على دعم وإسناد عملية التنمية والدفع بها إلى الأمام.

-للحوكمة الضريبية دور كبير وهام في ترشيد النفقات الجبائية وذلك باعتمادها على الإدارة الفعالة، وتحقيق الشفافية في نظامها الضريبي، وفرض الرقابة الجبائية للحد من التهرب الضريبي، مع الإصلاح والتحديث في كل مرة لتمويل التنمية المحلية الشاملة والمستدامة. ومن هنا يظهر الدور الذي تلعبه الإدارة في تقريب المجتمع المحلي من الإدارة الضريبية بتوجيهه ومحاورته وإيضاح علاقة التواصل بينها. وهذا ما يساهم في ترقية ثقافة التسيير الجيدة

للإدارة الضريبية من جهة وإشراك المكلف في رسم السياسة الضريبية من جهة أخرى، وبالتالي لا مجال للتهرب من دفع مستحقاتهم.

-لنجاح عملية التنمية على المستوى المحلي لابد من تفعيل الأجهزة المسئولة عن العملية التنموية، لذا لا بد من تفعيل العلاقة بين جميع الأطراف المحلية من: جماعات محلية، مجتمع محلي وكذا القطاع الخاص المحلي. أي إشراكها في إدارة برامج التنمية المحلية.

من خلال ما سبق لازلت الجماعات المحلية في الجزائر تسعى إلى تكريس مبادئ الحوكمة، وذلك لعدم وجود التطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة المحلية خاصة على مستوى نظامها الجبائي . ومن أجل تفعيل حوكمة النظام الجبائي في الجزائر وإشراكه في العملية التنموية خاصة على المستوى المحلي نقدم مجموعة من التوصيات من بينها:

*تعديل القوانين الجبائية ووضع آليات حقيقية لمشاركة المواطن في تسيير الشأن المحلي.

*العمل على رفع كفاءة الجماعات المحلية من خلال إجراء دورات تكوينية لموظفي ومسئولي الإدارة المحلية، خاصة المنتخبين باعتبارهم ممثلين عن المواطن المحلي.

*العمل على تشجيع الاستثمار المنتج الذي يساهم في إحداث تنمية محلية تلبي حاجيات المجتمع المحلي.

*إصلاح الإدارات التي أصبحت تعاني من تفشي اللامبالاة والسلبية والتذمر من قبل الموظفين، وانعدامهم لأخلاقيات العمل.

*استغلال الكفاءات بعد سن التقاعد وترغيبها في العمل الاجتماعي التطوعي من خلال خبرتهم في هذا المجال.

*إنشاء حملات تحسيسية لنشر الوعي الضريبي وتقريب الإدارة من المكلفين.

*إنشاء لجان مختصة تعمل على الرقابة الإدارية المشددة، وفرض عقوبات صارمة في حالة مخالفة القوانين.

*تفعيل التنشئة الاجتماعية التي تنمي روح المشاركة، التطوع، الإبداع، والمبادرة إلى جنب الحكومة، من خلال الدور الذي تلعبه الأسرة، المدارس، المساجد وحتى منظمات المجتمع المدني.

وعموما ومن أجل إرساء نظام حوكمة محلية رشيدة لا يكفي التفنن في وضع وسّن القوانين فقط بل لا بُد من التجسيد الفعلي لمبادئها على أرض الواقع من خلال إدارة محلية كفأة وفعالة تملك الإرادة الحقيقة للتغيير والإصلاح، وبوجود الفاعلون فيها من حكومة، مجتمع مدني وقطاع خاص، يتميزون بروح المواطنة وأخلاقيات المهنة، كما يساهم أيضا في تخفيف العبئ على ميزانية الجماعات المحلية . كما يُستوجب أيضا توفر مواطن واعي يقبل التضحية ويتفانى في خدمة الصالح العام .

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

## المراجع باللغة العربية


1) أمين عواد المشاقبة، المعتصم باهلل داود علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد الاطار النظري عمان: دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2012.

2) حسين عبيد، الأنظمة السياسية دراسة مقارنة، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2013.

3) صالح زياتي، مراد بن سعيد، الحكومة البيئية العالمية قضايا وانشغالات، الجزائر: دار قناة للنشر والتوزيع، 2010.

4) عبد المطلب عبد الحميد، "التمويل المحلي والتنمية المحلية "الإسكندرية :الدار الجامعية، 2001.

5) عدلي البايلي، "المالية العامة والنظم الضريبية : تقدير وتحليل الموازنة العامة في الشريعة والقانون."القاهرة :دار الكتاب الحديث، 2009.

6) عمر أبو هاشم الشريف، أسامة محمد عبد العليم وهشام محمد بيومي، الإدارة المركزية الالكترونية مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2013.

7) ليلى بن حمودة، الديمقراطية ودولة القانون، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.


## المذكرات والأطروحات الجامعية


8) أحمد رجراج، النظام الضريبي الجزائري، تقييم الأداء وتحديات المرحلة المقبلة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

9) بوتاتة عبد الحق، العايب عبد الهادي، ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، (دراسة مشروع المخطط الخماسي الثاني 2010-2014)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، 2015-2016.

10) بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992—2004، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

11) بوصقيع عادل، دور الحوكمة الضريبية فب الحد من التهرب الضريبي، مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، 2020-2019.

12) حدادو فهيمة، الحوكمة الضريبية وأثرها على الحصيلة الجبائية في الجزائر خلال الفترة 2008-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة الجزائر، 2017-2018.

13) خودري نصيرة، الحوكمة المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، بجاية، 2012 2013 .

14) خيضر خنفري، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، ) 2011 - 2014.

15) شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، 2009-2010.

16) شهيناز ورشاني، الحكم ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضر بسكرة، 2014-2015.

17) عائشة تقية، أهمية الحكم الراشد في تفعيل الأداء داخل الجماعات المحلية في الجزائر 2004-2014 دراسة حالة بلدية زدين، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، جوان 2001.

18) عبد الحق حملاوي، الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد تجربة الجزائر 1999-2007، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعالقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق العلوم السياسية 2012-2013.

19) عبد اللطيف بن نعوم، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية الجهورية، 2015-2016.

20) عليلي فايزة، بوتيارة فاطمة الزهراء، الإصلاح الضريبي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة أعمال، 2014-2015.

21) فايزة بوخلوف، أثر الحوكمة الجبائية على سياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

22) محمد الأمين دزرسة، دور الضرائب وآثارها على الاقتصاد الوطني، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكادمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية النقود والتأمينات، 2015-2016.

23) محمد بالخير"التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية :دراسة ميدانية لولاية تمنراست ."مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل) 2005 - 2004.

24) محمد بلول، التهرب الضريبي وآليات مكافحته، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون أعمال، 2016-2017.

25) محمد خشمون، "مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة ."أطروحة دكتوراه، (جامعة منتوري قسنطينة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الاجتماع ) 2011 - 2010 –.

26) محمد سعدي، متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديميين تخصص إدارة وحكامة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017.

27) هوشات رؤوف، 2017-2018، حوكمة التنمية المحلية في الجزائر-دراسة حالة ولاية بومرداس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية، جامعة باتنة.

28) هوشات رؤوف، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، دراسة حالة حوكمة التنمية المحلية في الجزائر، ولاية بومرداس 2017 2018.

29) ورشاني شهيناز (2014-2015)، الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية.

## المجلات والملتقيات العلمية

30) أحمد باي و فاتح عمار، "المجتمع المدني والتنمية المحلية : دراسة تجربة دولة الفلبين" الملتقى الوطني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول- الاقتصادي المربح، يومي 20 - 19 أكتوبر2015 ، (المركز الجامعي لميلة، كلية معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير).

31) أحمد شريف " تجربة التنمية المحلية في الجزائر " مجلة العلوم الإنسانية السنة السادسة العدد 40 - 2009 .

32) أسماء نواس، "المجتمع المدني كإطار مشارك في التنمية المحلية بالجزائر دور وآليات تفعيله. "الملتقى الوطني حول التسيير المحلي بين إشكاليات التنموية وترشيد قرارات التنمية المحلية البلديات نموذجا، يومي 09 - 08 - نوفمبر (2016 جامعة 08ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير).

33) آمال خواطي، *الإصلاح الإداري في التنظيمات الإدارية*، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، غرداية، العدد 1، 2016.

34) امباركة سالم العماري، د. حسني الشتيوي، حوكمة النظام الضريبي الليبي ودوره في الحد من الفساد الضريبي (دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين في مصلحة الضرائب الواقعة غرب ليبيا )، الملتقى العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة، 11-12 نوفمبر 2019، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا.

35) أمباركية سالم العماري، د.حسني الشتيوي، حوكمة النظام الضريبي الليبي ودوره في الحد من ظاهرة الفساد الضريبي، دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين في مصلحة الضرائب الواقعة غرب ليبيا، قسم المحاسبة /كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة طرابلس.

36) أمحمدي بوزينة آمنة، "دور القطاع التكافلي في تمويل مشاريع التنمية المحلية " الملتقى الوطني الثاني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول- الاقتصادي المربح، يومي 20 - 19 أكتوبر2015 ، (المركز الجامعي، كلية معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير) .

37) بسمة عولمي، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع.

38) بلعورة هجيرة، الحوكمة الجبائية ودورها في ترشيد النفقات الجبائية (نموذج الجزائر)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة مساعدية محمد الشريف، سوق أهراس، جانفي 2017.

39) بلعورة هجيرة، الحوكمة الجبائية ودورها في ترشيد النفقات الجبائية، نموذج الجزائر، جامعة مساعدية محمد الشريف، سوق أهراس، 2017.

40) بومدين طامشة، "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر "مجلة العلوم الإنسانية، جامعة ابوبكر بلقا يد تلمسان، الجزائر-

41) حمادو عبد الله ومجمج عبد العالي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق وتفعيل التنمية المحلية وزيادة مستويات التشغيل"، الملتقى الوطني الثاني حول :التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، يومي 20 - 19 أكتوبر ( 2015المركز الجامعي لميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير) .

42) خالد قاشي، "دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة :مقارنة تجربة بعض الدول المتطورة مع الجزائر " الملتقى الوطني حول : التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، يومي 20 - 19 أكتوبر ( 2015 المركز الجامعي لميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير) .

43) رونق قيدوم، دور مبادئ الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي(دراسة ميدانية لمديرية الضرائب لولاية أم البواقي)، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، 2018-2019.

44) زايدي عبد السلام، بين محدودية الموارد المالية وترشيد النفقات العامة، ملتقى وطني بعنوان: المجموعات الإقليمية وحتميات الحكم الراشد-الحقائق والآفاق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، ديسمبر2008

45) سقلاب فريدة، تفعيل دور الجماعات المحلية كآلية لتمويل ميزانية الجماعات المحلية، ملتقى وطني بعنوان:المجموعات الإقليمية وحتميات الحكم الراشد-الحقائق والآفاق، جامعة عبد الرحمان ميرة، ديسمبر 2008.

46) سمية براهمي، ميادة بالعايش، مساهمة المراجعة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67-68، 2014.

47) سميحة طري وسهام عيساوي وسهام عيساوي، "التنمية المحلية :الركائز والمعوقات." الملتقى الوطني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي- المربح، يومي 20 - 19 أكتوبر2015 ، (المركز الجامعي لميلة، كلية معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير).

48) سميحة طري وسهام عيساوي، "التنمية المحلية :الركائز والمعوقات" الملتقى الوطني حول التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي

49) شاكر ظريف، "من التنمية الشاملة إلى التنمية المحلية :قراءة في المفاهيم والأبعاد" الملتقى الوطني حول : التنمية المحلية في الجزائر رهان التحولالاقتصادي المربح، يومي 20 - 19 أكتوبر ( 2015 المركز الجامعي لميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير) .

50) عثمان علام وفتيحة خوميجة، "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية البويرة." الملتقى الوطني الثاني حول :التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، يومي 20 - 19 أكتوبر 2015 (المركز الجامعي لميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير) .

51) عمار عيشي، "الإدارة المحلية ودورها في تجسيد أبعاد التنمية المحلية دراسة حالة بلدية بسكرة." الملتقى الوطني الثاني حول :التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، يومي 20 - 19 أكتوبر 2015 ( المركز الجامعي لميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير) .

52) العياشي عجلان، "حوكمة الجباية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة حالة ولاية مسيلة 2011 - 2008 "، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 14 2014.

53) فوائد بوجنانة وسعاد بويعة، "التنمية المحلية الاقتصادية وآليات تحقيقها " الملتقى حول :التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، يومي 20 - 19 أكتوبر 2015 ( المركز الجامعي لميلة، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير).

54) محمد عبد اللوش وأبو بكر بوسا لم " دور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية المحلية." الملتقى الوطني الثاني حول : التنمية المحلية في الجزائر رهان- التحول الاقتصادي المربح، يومي 20 - 19 أكتوبر2015 (المركز الجامعي لميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير) .

55) محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي، عولمة الإدارة في عصر المعرفة(15-17 ديسمبر2012)، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

56) محمد يدو ومحمد غرددي، "اللامركزية الجبائية ودورها في تمويل الجماعات المحلية واقع واستشراف " الملتقى العلمي الأول :اللامركزية الجبائية ودورها في تمويل الجماعات المحلية واقع واستشراف، يومي 11 - 10 جوان2013 (جامعة سعد دحلب البليدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير) .

57) محمود بولصباع، "التنمية السياحية كمدخل للتنمية المحلية." الملتقى الوطني حول : التنمية المحلية في الجزائر رهان التحول الاقتصادي المربح، يومي 20 - 19- أكتوبر ( 2015 المركز الجامعي لميلة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير) .

58) المربح، يومي 20 - 19 أكتوبر2015 ، (المركز الجامعي لميلة، كلية معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير).

59) مصعب عرباوي، واقع الحكم الراشد في الدول العربية دراسة تحليلية في المؤشرات السياسية والاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2000-2014، تخصص أنظمة السياسية مقارنة والحكومة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

60) مولود مليكاوي، واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الثامن، 2015.

61) ناجي عبد النور، *دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر دراسة حالة الأحزاب السياسية*، مجلة المفكر، بسكرة: العدد الثالث.

62) يوسف بن يزة، أ: فيصل حميلة، الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل الحوكمة على المستوى المحلي، مجلة العوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد6، العدد1-جوان 2019.

63)

## المواقع الالكترونية

64) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنساني لسنة 1997، ص16-17، متاح على الموقع: www.mokarabat.com

65) متحصل عليه من الموقع الإلكتروني. htm//www.ulum.nl/d175.html : بتاريخ2017 / 02 / 22 ، على الساعة09:43 .

## المواد والقوانين

66) المادة من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 1991.